STIMSON

مستقبل العلاقات الأمريكية – العراقية

إيلين ليبسون

STIMSON

مستقبل العلاقات الأمريكية – العراقية

إيلين ليبسون

Copyright © 2010
The Henry L. Stimson Center

ISBN: 978-0-9845211-2-8
Cover photos: USAID, US Army, US Department of Defense
Book and cover design by Shawn Woodley

An electronic version of this publication is available at:
www.stimson.org/swa

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without prior written consent from
The Henry L. Stimson Center.

The Henry L. Stimson Center
1111 19th Street, NW, 12th Floor
Washington, DC 20036
Telephone: 202.223.5956
Fax: 202.238.9604
www.stimson.org

جدول المحتويات

إستهلال 1
شكر وتقدير 2

المقـدمـــــــة 4

العلاقات الأمريكية – العراقية فى 2010 : مرحلة إنتقالية 7
العلاقات الأمنية ما زالت مسيطره 8
التدفق المدنى 11
السفارة الأمريكية فى بغداد 15
اللاجئون والمحاربون المخضرمون – التكلفة البشرية للحرب 16
الجهود المبذولة للمساعدة في اعادة المحاربين المخضرمين 17
المنظور العراقى للعلاقات الأمريكية – العراقية 20
انتخابات مارس 2010 21
الأمريكان و العراقيون يناقشون مستقبل العلاقات الأمريكية – العراقية 23

مستقبل العلاقات الأمريكية – العراقية: هل ''الشراكة الإستراتيجية'' هو النموذج الأمثل؟ 28
مجالات التعاون المثمر 30
الزراعة والمياه والأمن الغذائى 31
التعليم 31
الطاقة 32
الصحة 33
العلوم والتكنولوجيا 34
التعاون الإقليمى 35

اختبارات التحمل – كيف ستواجه العلاقات الأمريكية – العراقية عقبات الطريق؟ 37
إيران 37
الصين تتقدم 38
فشل السياسات الإقليمية الأمريكية 39

الخلاصة 40

استهلال

يسرنا أن نقدم دراسة جديدة عن مستقبل العلاقات الأمريكية - العراقية من تأليف "إلين ليبسون" رئيسة مركز "ستيمسون" بأمريكا والمديرة العامة لأعمال مركز ستيمسون في منطقة آسيا الجنوبية الغربية. ويتعرض هذا التقرير لتعريف المواطنين المهتمين والخبراء السياسيين في كل من أمريكا والعراق بتطور العلاقة بين أمريكا والعراق بينما يجري انسحاب القوات الأمريكية، وبينما تأخذ العلاقات بين الدولتين شكلاً أكثر تقليدياً. كما يبحث التقرير إمكانيات التعاون على النطاق الوسيع، والذى يتضمن الأعمال والمجتمع المدنى فى مجالات متنوعة كالصحة والتعليم والطاقة والعلوم والتكنولوجيا.

وقد سبقت كتابات عديدة عن سياسة أمريكا تجاه العراق منذ عام 2003، وهى فترة صعبة ومؤلمة في السياسة الخارجية لأمريكا. وقد بدأ العراقيون بخطوات بسيطة جداً في كتابة قصصهم الخاصة عما حدث في فترة الاحتلال، وعن إعادة بناء الدولة العراقية وسياساتها. لا يعتزم هذا التقرير تقييم هذه الفترة ولا إصدار الحكم على ما مضى، ولكنه سيتناول القصة من الحاضر- عن العراق الذي تحسنت ظروفه الأمنية ولكنها لم تستقر بعد، والذي برزت فيه ثقافة ديناميكية سياسية جديدة - إلى المستقبل، محاولاً تخيل العلاقة الأمريكية العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية وتولى الدبلوماسيين والسياسيين قيادة زمام العلاقة.[1]

وهذه الدراسة جزء من عدة مشروعات متعلقة بسياسة أمريكا تجاه العراق والتي باشرها مركز ستيمسون منذ عام 2004. ويمكن الإطلاع على أعمالنا السابقة عن العراق في موقعنا www.stimson.org/swa

وقد اشتركنا مع زعماء المجتمع المدني العراقي في عدة ورش عمل لبناء القدرات، وتقدير التحديات السياسية الأمريكية، والبحث في تغيير الظروف في العراق ومنطقة الشرق الأوسط .هذا ونتمنى أن تجدوا هذا التقرير الأخير لنا مفيداً.

شكر وتقدير

لقد استفاد هذا التقرير من مساهمات الكثيرين من الناس. فقد تم تنفيذ الأبحاث الخاصة به في نفس الوقت الذي تعاون فيه مركز ستيمسون مع مركز الحكم الدولي والابتكار (CIGI) في مدينة واترلو، بدولة كندا، في سلسلة من ورش العمل. وقد عقدنا ورشتي عمل في كندا (عن قضايا مجتمعية وعن الفيدرالية)، واثنين آخرتين في واشنطن (عن العلاقات الإقليمية وعن الأمن). ويسعدنى تقديم الشكر العميق للزميل والباحث الزائر في مركز (CIGI) السفير مختار لامانى، الممثل السابق للعراق بجامعة الدول العربية لمشاركته ومعرفته العميقة بالعراق وشعبها.

وفي شهر أكتوبر 2009 نظمنا حوار بين العراقيين والأمريكيين في أوتاوا، تناول عدة وجهات نظر وعدة خلفيات، وقد أظهر أصدقاؤنا في (CIGI) الكثير من التعاون وكرم الضيافة. كذلك نقدم الشكر للسيد بول ديوار عضو البرلمان للمعاونة في إجراء الحوار في البرلمان، وللزملاء في (CIGI) السفير بول هينبكر، آصفه ترين، مات ايسون، دانيل شوانين وماكس بريم .

وكذلك المجموعة الرائعة من الشاركين في الحوار وهم سامى العسكرى، الدكتور حسن بزاز، نزار جنابى، كامران قره داغي، الدكتور نجم الدين كريم، الدكتور عبد الحسين شعبان، الدكتور أليكس دهقان، چارلز دويلفر، بول هيوز، فيبى مار، جون د. مور، ترودى روبن، والدكتور نبيل التكريتى، والذين كانوا جماعة ذات حيوية عجيبة ونشاط قوي. وكانوا أمناء وصرحاء في الحديث عن التحديات والفرص المتاحة للعلاقات الأمريكية ـ العراقية، كما استمعوا باحترام وقدموا أفكاراً هامة ومشوقة. ونحن نشكرهم لمشاركتهم في هذا الحوار ولاهتمامهم بموضوع العلاقات الأمريكية العراقية.

وفى واشنطن استعنّا بعدد من الأفراد المرتبطين بأوجه متعددة من العلاقات الأمريكية العراقية من دبلوماسيين الى مسؤولي الجمعيات الأهلية. ومن هؤلاء راستى باربر، مايكل كوربن، الدكتور أليكس دهقان، راند الرحيم فرانك، ليث قبة، ايرين ماثيوز، إليسا سلوتكين والسفير العراقى سمير السميدائي.

وقد قام معهد السلام الأمريكى بتمويل هذا المشروع، حيث قدم ستيف ريسكين وفريق معهد السلام كل التعاون، وشمل ذلك التخطيط لرحلة للعراق في مايو عام 2010 لمناقشة مواضيع هذا التقرير مع نماذج متعددة من الجماهير العراقية.

وفى مركز ستيمسون، أود أن أوجه الشكر للزملاء بارى بليخمان، آلن مور، آلن رومبرج، لتعليقاتهم المفيدة. كما قام زملائنا بعمل شاق في هذا البحث: أليكس كازر، رونان ماكجى، ونادر مهران. واظهر فريق الاتصال لدينا أليسون يوست و شون وودلى غاية التعاون في تصميم وإخراج هذا التقرير.

والشكر الأهم أوجهه إلى ايلينا ماكجفرن، زميلتى القديرة التي كانت شريكة لي في كل أوجه هذا المشروع، من بداياته في حوارات أوتاوا إلى وضع مسودات التقرير، وإخراجه في شكله النهائي، والأنشطة المخططة لنشر أفكاره في العراق والولايات المتحدة، وقد قامت بأبحاث هائلة وأظهرت مهارات واسعة وتفان للموضوع. ونتمنى أن يخلق هذا التقرير فرصاً للأمريكيين والعراقيين للتفكير بشكل جديد في العلاقة بينهم، ولإيجاد طرقاً بنّاءة للعمل معاً في مواضيع ذات أهمية مشتركة.

مقدمة

تمر حالياً العلاقات الأمريكية - العراقية الرسمية بمرحلة انتقالية هامة. بدأت هذه المرحلة في أواخر عام 2008، حين تفاوضت إدارة بوش مع حكومة نورى المالكي على اتفاقيتين لتنظيم سحب القوات الأمريكية، والتوصل إلى اتفاقية إطار استراتيجي طويلة المدى للعلاقات بين البلدين. وقد رمزت الاتفاقيتان لانتهاء فصل من التدخل الأمريكي ورسمتا ملامح الهيكل العام للعلاقة ومستقبلها.

وقد دفعت إدارة الرئيس أوباما هذه العملية نحو الأمام، حيث استخدمت الاتفاقية الإستراتيجية لتعزيز التعاون في مجالات عدة، منها الدبلوماسية والأمن الاقتصادي والطاقة والصحة والبيئة. إضافة فإن سياسة الإدارة الجديدة تستمر في تحويل الاهتمام إلى الأنشطة المدنية في العراق ووضعت جدول أعمال ينصب على اهتمامات أمريكا بعد انسحاب القوات، مثل إعادة دمج العراق بالمنطقة، احتياجات المحاربين المخضرمين، وإيجاد تسويات طويلة الأمد للاجئين العراقيين. وبقول آخر فإن الإدارة الجديدة أشارت إلى أن العراق ليس محور اهتمام السياسة الخارجية لأمريكا، ولكن استقراره واحتمالات نجاحه تظل هي الأهم لكثير من المصالح الأمريكية داخل المنطقة وخارجها.

وقد أوجدت هذه المرحلة الانتقالية بعض الاحتكاك في العلاقة، ولدى خبراء السياسة الخارجية في كل من البلدين. ويعرب الساسة العراقيون عن قلقهم من أن أمريكا قد بدأت تفقد الاهتمام بمصيرهم، وبالرغم من الخطاب السياسي الذي يحتفل بسيادة العراق ونهاية الاحتلال الأمريكي فإن الكثير من القادة العراقيين يعتقدون أن الوجود الأمريكي والمشورة والمساعدات الفنية شيئاً حيوياً أثناء استمرار إعادة تعمير دولة العراق وخلق ثقافة سياسة جديدة أكثر انفتاحاً. وفى أمريكا، فإن البعض يعرب عن شكوك مماثلة عن فقد الاهتمام بالعراق، وتقليل المساعدات المقدمة في بعض مشاريع إعادة التعمير والإصلاح السياسي، وعن مؤشرات أخرى تشير إلى أن إدارة أوباما لديها أولويات أخرى وتعتبر العراق شغل الشاغل للإدارة السابقة. ويعبر منتقدو السياسة الحالية عن قلقهم إزاء بعض الإنجازات الملحوظة في بناء المؤسسات وقدرات القطاع الأمني سوف تتشتت في حال تقلص الوجود الأمريكي

بسرعة أعلى من المطلوب.

وتسهم الأحداث في العراق عام 2010 في إثارة القلق والشكوك: فأية انفجار في عدد أعمال العنف في العراق قد تفسر على أنها ذات بعد طائفي، يرسل على إثرها خبراء للتحذير من عودة النزاع الطائفي فور مغادرة الجنود الأمريكان. كذلك الانتخابات البرلمانية التي تجرى في مارس 2010 قد ولدت مخاوف بشأن جودة ومستوى ممارسة الديمقراطية في العراق، في ضوء أحداث كمنع بعض المرشحين بواسطة المسؤولين الذين كانوا مرشحين للانتخابات، والجهود الأمريكية المبذولة لتقديم حلول بشأن الخلاف حول شرعية الانتخابات مما أدى إلى شكاوى العراقيين من التدخل الأمريكي. يصعب التكهن بتوقعات صحيحة حول ما هو الذي يشكل تهديداً أمنياً أو سياسياً حقيقياً لاستقرار العراق. وعلى المدى القصير، فإن الدلائل على أن العراق ما زال عرضة للعنف—سواء كان عنفاً طائفياً أم لا—أو على أن ثقافتها الديمقراطية هشة جداً، تثير موجة من رغبات وميول نحو "القتال أو الهرب" في دوائر خبراء السياسة الأمريكيين. ويريد البعض أن يقوى الجهود الأمريكية في إعادة بناء المجتمع المدني العراقي والبنية التحتية، بينما يشعر البعض الآخر أن حل المشاكل العراقية لا بد أن يأتى من العراقيين أنفسهم. إن هذا الجدل يعكس اختلافات في وجهات النظر فيما يخص الدور الأمريكي في العراق: هل ما زلنا بمثابة "القابلة" الخاصة بثقافته السياسية الجديدة، أم أنه من الأفضل الانسحاب والتعامل مع العراق بشكل أكثر طبيعية وبأسلوب دولة لدولة؟

ويتوقف تحديد مستقبل العلاقة على عدة عوامل، بعضها متعلقة بالأوضاع الداخلية للعراق والبعض الآخر متعلقة بعوامل خارجية مثل النزاعات السياسية الكبرى في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج الفارسي، والمتطلبات الخاصة بالالتزامات السياسية الأمريكية. والعلاقة أساساً غير متعادلة: فدور أمريكا في العراق يعتبر أكثر أهميةً للعديد من الجهات والمصالح العراقية بنسبة كبيرة جداً على أهمية العراق في قائمة أولويات السياسة الأمريكية. ومع ذلك فالتحول الجاري حالياً عن الفترة الاستثنائية 2003-2008—التي ابتدأت مع القرار الأمريكي للإطاحة بصدام حسين لتمتد إلى الأحوال الفوضوية التي جاءت بعد فترة صدام، والأزمات الأمنية غير المتوقعة دفعت القوات الأمريكية إلى احتلال البلد لعدة سنوات—سيشكل انطباعات العالم عن السياسة الخارجية الأمريكية وكيفية تلقيها، كما قد يلعب هذا التحول دوراً مهماً في كيفية تحديد العراق لدورها في المنطقة والعالم.

وهناك نظرة أشمل يمكن من خلالها رؤية العلاقات الأمريكية - العراقية والميراث طويل الأمد منذ عام 2003، وسواء كانت الثقافة السياسية الجديدة للعراق سوف تبقى وتصبح نموذجاً إيجابياً لمرحلة ما بعد انتقال السلطة، حيث يعتقد كثير من العراقيين أن أمريكا لا تفهم عواقب أفعالها محلياً وإقليمياً، بما فيها قدوم مجموعة من القادة الجدد الذين سيكون حماسهم أقل بالحديث عن "التحول" وأقرب إلى الدوافع التاريخية عميقة الجذور المتعلقة بالظلم الديني والعرقي، وسعيهم أنفسهم إلى السيطرة. كذلك فإن نفوذ العراقيين المهاجرين ذوي الميول العلمانية، الذين شكلوا السياسة الأمريكية منذ عقد مضى، قد أصبح أقل من نفوذ مراكز القوى التقليدية في المجتمع والتي انتقلت الآن إلى المجال السياسي. وهكذا فإن تحليل العلاقات الأمريكية - العراقية بالتركيز على التطورات والمجالات قصيرة ومتوسطة المدى قد يقلل من شأن المعاني الكبرى وراء التغير الذي حصل في عام 2003. كما قد يصعب مع مرور الوقت تحديد الأثر على المدى البعيد للجهود التي تبذلها أمريكا من أبل "تحويل" العراق والمنطقة، ويحتمل أن تتجه السياسات العراقية والإقليمية نحو إعادة تشكيل التحالفات السياسية على المدى البعيد بشكل لا يتناسب مع مصالح أمريكا ولا مع قيمها.

ويركز هذا التقرير رغم كل هذه الاحتمالات في الأغلب على المدى القصير والمتوسط وعلى الأبعاد العملية لهذه العلاقة الهامة خلال مرورها بتحول محتوم من المحتمل أن يكون إيجابياً، وهو يبحث بإيجاز في تطور العلاقات الأمريكية العراقية خلال العقد الماضي، محاولاً طرح بعض الأفكار العملية حول الطرق الواعدة والمطلوبة لتقدم هذه العلاقة الهامة للأمام. وسيظل العراق واحدة من اللاعبين الأساسيين في العالم العربي والشرق الأوسط. وهذه الدراسة تبحث فى النقاط التالية:

- الوضع الحالي للعلاقات الأمريكية العراقية والتحول الجاري
- وجهات النظر المتباينة في كل من البلدين عن مستقبل العلاقة
- التوقعات لشراكة إستراتيجية طويلة الأمد
- التحديات المتمثلة في إدارة العلاقة خلال هذه المنطقة ذات المناخ المتقلب

العلاقات العراقية – الأمريكية فى 2010: وقت التحول

لقد وازنت إدارة أوباما الأهداف الإستراتيجية لسياستها المعلنة - بين إنهاء الحرب وإقامة علاقة عادية بناءة مع العراق- وبين الحقيقة أن انخراط أمريكا في العراق يتطلب اهتماماً مستمراً عالي المستوى.

وقد تعوّد الساسة العراقيون على وجود تفاعلات متكررة مع القادة الأمريكان، هذا والتحول الخاضع لاتفاقيات عام 2008 يتطلب سياسة الاهتمام المستمر واتخاذ القرارات. وتعمل إدارة أوباما على إبداء التزامها بإتفاقيات عام 2008 وبشكل خاص اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي تعهد بالبناء والتوصل إلى إيجاد تعاون ثنائي مرضي.

كانت أولى رحلة خارجية للرئيس أوباما إلى العراق في إبريل 2009. واستضاف نائب رئيس الوزراء المالكي في واشنطن مرتين خلال السنة الأولى له في منصبه، كما قام نائب الرئيس بثلاث رحلات إلى العراق، منها رحلته في يناير 2010 لإجراء مباحثات مع العراقيين بشأن الخطط والمشاكل المتعلقة بانتخابات مارس 2010.

وعلى المستوى الوزاري فحصلت مقابلات عديدة من قبل وزراء الخارجية والدفاع والتجارة والزراعة وغيرهم من المسؤولين كجزء من المجهود التي تبذله الإدارة الأمريكية من أجل تنفيذ وتطوير اتفاقيات الإطار الإستراتيجي.

- في أكتوبر 2009 نظمت الإدارة مؤتمر الأعمال والاستثمار الأمريكي - العراقي بحضور 200 عراقي، مابين القطاع العام والخاص. وقد حضر المؤتمر حوالي 700 رجل الأعمال للبحث عن فرص للاستثمار في قطاعات الزراعة والمياه، التصنيع والمعادن، الإسكان والبناء، الغاز والبترول، النقل والسياحة، الكهرباء، الأعمال المالية والبنكية.
- أيضاً في أكتوبر 2009 اتفق كل من وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون ورئيس الوزراء مالكي على تشكيل لجنة مشتركة، لمساعدة

العراق في الخروج من الوضع الخاص بالفصل السابع من قوانين الأمم المتحدة.[2]

- وتساعد أمريكا العراق في الحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية، وهو هدف مذكور في اتفاقية الإطار الإستراتيجي. وحتى الآن فإن العراق مجرد متفرج في منظمة التجارة العالمية، ولكن المسؤولون في مكتب التمثيل التجاري الأمريكي ما زالوا متفائلين بهذا الشأن ويعتقدون أن الطلب المقدم من العراق في عام 2004 قد وصل الآن إلى مرحلة متقدمة.[3]

العلاقات الأمنية ما زالت مسيطره

لا يزال الوضع الأمني هو المحرك الأهم في العلاقات الأمريكية – العراقية. ويعتبر الوجود المستمر للقوات الأمريكية عاملاً للاستقرار قد ساعد الحكومة العراقية في الحفاظ على النظام، ومنع الصراعات في المناطق المتنازع عليها، ومنع النزاع السياسي من أن يصبح عنيفاً. ومع ذلك فإن الحكومة العراقية ترحب رسمياً بإنسحاب القوات الأمريكية (نزل العدد الإجمالي للقوات الأمريكية الموجودة تحت ٠٠١ ألف في أوائل عام ٢٠١٠م) وهى شديدة الحساسية لظهور أي دور أمريكي قد يهدد سيادتها. إن كلتا البلدين، على أعلى مستويات قيادتهما، تظلان ملتزمتان بالمسار السلس الذي بدأ في منتصف 2009 بإنسحاب الجيش الأمريكي من المدن، ويستمر في منتصف 2010 بمغادرة جميع القوات القتالية، لينتهي في منتصف 2011 بالإنسحاب النهائي لجميع القوات الأمريكية المتبقية، بإستثناء تلك القوات المشاركة في أنشطة تدريبية أو حماية المنشآت التابعة للولايات المتحدة في الأراضي العراقية. وبطبيعة الحال فإن الحكومة العراقية يمكنها المطالبة بتأخير هذا الجدول الزمني واقتراح اتفاق جديد بتواجد بعثة تدريب مستمرة بعد عام 2012.

وعموماً فإن الاتجاهات في الصورة الأمنية ملائمة، فحوادث العنف في بغداد والمدن الكبرى في تناقص ملحوظ. قد بلغ عدد الوفيات من المدنيين العراقيين أوجه في عام 2006 (34,000)، بينما نقص العدد في عام 2009 الى3000، وتشير البيانات أن منتصف مارس 2010 سيشهد مزيداً من التناقص. وبالمثل للقوات الأمريكية فقد كان عام 2007 هو الأسوأ حيث بلغت الوفيات فيه 904 وفاة.

وبحلول عام 2009 قد تناقص هذا العدد إلى 149، ومنذ يناير حتى أوائل مارس عام 2010 حدثت 12 وفاة بين العسكريين الأمريكيين.[4]

وكذلك فقد سارت عملية تدريب أكثر من نصف مليون عراقي في القوات الأمنية والقوات المسلحة والشرطة قدماً، مع عدد لا يحصى من الاحتفالات والطقوس الخاصة بنقل كامل المسؤولية للقوات العراقية. ومنذ منتصف 2009 فإن القوات الأمريكية تقوم بدور مساند بشكل متزايد، وتستجيب فقط في حالة طلب السلطات العراقية لذلك. وفى أواخر سبتمبر عام 2009 قدم الجنرال راى أوديرنو تقريراً يفيد أن عدد المقاولين قد ازداد من 35,000 الى 115,000، وأن مائة قاعدة إقليمية قد تم إغلاقها. وفى بدايات عام 2010 تم جمع ستة منشآت قيادية رئيسية للقوات الأمريكية في مقر واحد أعيدت تسميته إلى "القوات الأمريكية فى العراق" (I-FSU). كانت هذه قليل من المقاييس الهامة التي توضح حدوث تغيير كبير في وظيفة الوجود الأمني الأمريكي في العراق، كما هو متفق عليه في اتفاقية الانسحاب عام 2008.

ولكن واقع البيئة الأمنية التي شهدت تحسناً ملحوظاً، ما زال عرضة لتغيرات مفاجئة، في حالة غياب الدلائل على التصالح بين الجماعات السياسية والعراقية الرئيسية في العراق، حيث هناك مخاوف مبرّرة حول تجدد العنف الطائفي فور رحيل القوات الأمريكية. وتشير المناورات التي تجريها لجنة العدل والمساءلة قبل الانتخابات إلى أن بعض الأحزاب والأفراد على استعداد للقيام بممارسات غير ديمقراطية مثيرة للشكوك لغرض إضعاف منافسيهم السياسيين، مما لا ينذر بالخير بخصوص الديمقراطية العراقية على المدى القصير، وذلك بالرغم من تنبؤات البعض بالمناورات الجارية حتى انتخابات مارس 2010 والتي توضح محاولات مستميتة من العراقيين الذين عادوا للقيادة بنظام "ما بعد صدام"، والذين يرون الآن إعادة توزيع لقوى النخبة السنية، واحتمال لإعادة توحدها مما يشكل تهديداً لمصالحهم.

وتحمل التوقعات شكوكاً متساوية سواء بالنسبة للأحزاب التي تلجأ إلى العنف بسبب نتائج الانتخابات، أو بسبب المسائل المعقدة المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها بين الأقاليم، وبين الإقليم الوحيد المستقل قانوناً في العراق، حكومة إقليم كردستان. وهذه الخلافات معلقة بالطبع على مسألة كركوك، المحافظة الغنية بالبترول ذات الأعراق المتعددة والتي ترغب حكومة كردستان بشدة في ضمها إلى إقليمها.

ومسألة كركوك ما زالت معلقة منذ فترة سن الدستور في 2003 – 2005 والتي تحمل تابعيات أمنية يحتمل أن تكون خطيرة. وهذه المسألة معقدة بشدة، ويمكن تسميتها "بالقدس العراقية" نظراً لأهميتها التاريخية للعراق والتنافس والمطالبات المتضاربة بشأنها بين العرب والأكراد والتركمان والتحركات القسرية للسكان التي كانت أحياناً من الشدة بحيث يمكنها تغيير الموازين الديموغرافية، وكذلك الثراء المحتمل للمنطقة لما وراء حدود المدينة. ومن الممكن أن تكون كذلك حافزا لمستقبل العلاقات العربية - الكردية وقدرة الأطراف على تعديل أو إعادة تشريع الحدود الداخلية بشكل سلمى.

وليس من البعيد تخيل الصراع المسلح بين الحكومة الإقليمية الكردية وبين الحكومة أو القوات العراقية أو القوات المتواجدة في الأقاليم المجاورة لحكومة كردستان، إذا لم تنجح جهود الأمم المتحدة في حل نزاع كركوك، والبعض يتخوف من أنه بدون التواجد الأمريكي ومقدرة القوات الأمريكية على التفاوض فإن أسوأ سيناريو من الممكن أن يحدث في المنطقة.

ويحتمل أن تكشف نتائج انتخابات مارس 2010 تغير أفضليات الناخبين، وحالياً فإن وفد الأمم المتحدة في العراق يعمل على إدارة التوقعات، ويحاول معرفة متى سينجح الاستفتاء المنادى به في دستور عام 2005 بدون أن يكون نفسه عاملاً مسبباً في إخلال استقرار البلد.

ويعتبر دور إيران في العراق بُعداً هاماً آخر في التقييم الأمني؛ فالفكرة أن القرار الأمريكي بالتدخل لإستبعاد صدام حسين قد منح إيران فائدة إستراتيجية عظيمة— وحكومة الأغلبية الشيعية فى بغداد—واحدة من نقاط النقاد الدائمة للسياسة الأمريكية وعواقبها غير المحسوبة. إن العلاقة الخاصة مع حكومة الأغلبية الشيعية والمصادر التي زرعتها إيران في كل أجزاء المجتمع العراقي والمجتمع الأمني، كل ذلك يسهم في إثارة قلق دائم من أن نفوذ إيران لم يعمل شيء غير أن يزداد بعد الانسحاب الأمريكي. وهذا القلق مستمر بالرغم من الحقيقة إنه منذ الانتخابات الإقليمية في عام 2009 وحتى الانتخابات الوطنية في 2010، فإن أقرب حلفاء إيران السياسيين قد فقدوا مقاعدهم ونفوذهم، وأن وجود المجموعات السياسية القومية العراقية غير العرقية لن تبشر بالخير بالنسبة لمقدرة إيران على التلاعب أو التدخل في السياسات العراقية.

ولا يجب المبالغة في هذه المخاوف من وجود مصادر دائمة لعدم الإستقرار؛

فعملية انتقال السلطة للعراق كدولة كاملة السيادة قد اكتملت بنجاح منذ عدة سنوات، والتواجد المدني الأمريكي القوى يمكنه لعب دوراً بناءاً في منع التضارب، حتى دون وجود عشرات الآلاف من القوات الأمريكية. والمسئولون الأمريكيون والعراقيون متفقون على أهمية مهمة التدريب والغرض منها فور انسحاب القوات العسكرية، وهم الآن في مرحلة التركيز على القيادة والتطوير المحترف للقوات المسلحة، وبناء القدرات للشرطة. وهذه الجهود المستمرة في قطاع الأمن تشكل مكوناً هاماً في العلاقات الأمريكية - العراقية في المستقبل، حيث أن التعاون الأمني والإستشارات المتعلقة بالقضايا الأمنية الإقليمية ستكون بالتأكيد من مناطق الاهتمام والمسئولية المشتركة.

التدفق المدني

إن التغيير الذي ساد العلاقة من علاقة يقودها الأمن إلى علاقة تنبني على شراكة موسعة ينعكس على التوازن المدني - العسكري في تواجد أمريكا في العراق. و قد تحدث المسئولون في أمريكا عما أسموه "التدفق المدني" كنتيجة ضرورية للتدفق العسكري الذي حدث في عام 2007. وعلى حد قول مسؤول حكومي أمريكي، يوجد حالياً 900 مدني أمريكي يقومون بتنفيذ مهام رسمية في العراق، من أنشطة دبلوماسية عادية في بغداد إلى تنفيذ شراكات في القطاعين العام و الخاص لإعادة البناء والبناء المؤسسي، و أنشطة أخرى في المجتمع المدني إلى فرق إعادة الإعمار الإقليمي، والذين يقدمون خدمات متنوعة في مواقع إقليمية رئيسية عادة ما تكون في موقع مشترك أو جزء لا يتجزأ من القواعد والمنشآت العسكرية.

وتعتبر فرق إعادة الإعمار عنصراً أساسياً في المشاركة المدنية الأمريكية منذ عام 2005، وسوف تبقى في المناطق الرئيسية في العراق خلال المرحلة الانتقالية، حيث ثبتت أنها مؤسسة ذات فائدة كبرى للتواجد المدني المستمر هناك. والدور الأصلي لهذه الفرق في العراق كان "مساعدة الحكومات الإقليمية العراقية في تحقيق مقدرة ذات شفافية على الحكم، و تعزيز سيادة الأمن و سيادة القانون، و تدعيم التطور الاقتصادي و السياسي وتقديم الخدمات الضرورية للوفاء بالمتطلبات الأساسية للشعب العراقي."

و يوجد حاليا ثماني عشر فريق من فرق إعادة الإعمار في العراق، وأربعة فرق أخرى هي جزء من الوحدات العسكرية، بالإضافة لفريق واحد في شمال العراق

يعني بإعادة الإعمار الإقليمي هناك. هذا وقد أعادت السفارة الأمريكية في بغداد تحديد الأدوار الخمس لفرق إعادة الإعمار كالآتي:

1 المساعدة في وقت الانتخابات و العمل كمنصة للأمم المتحدة و المؤسسات الدولية الأخرى.

2 العمل "كوسيط نزيه" للتوسط في حل و إدارة التوترات المجتمعية.

3 إعانة المجتمع العراقي المدني والمؤسسات الحكومية على تقوية قدرتها على حماية سيادة القانون، ومواجهة الفساد وتوفير الخدمات الأساسية.

4 مساندة الأشخاص المرحَّلين.

5 حث الاستثمارات الأجنبية والتنويع الاقتصادي.

وبينما سوف يستمر عدد فرق إعادة الإعمار في التناقص إلا أن الحكومة الأمريكية تتصور تواجداً مستمراً لهذه الفرق في العراق حتى ديسمبر عام 2011، بما في ذلك تواجدهم في مقاطعات نجف والأنبار.[5]

والى حد ما فإن حجم التواجد الأمريكي—وهو انعكاس للأهمية التي تضعها أمريكا على العلاقة—ليس هو المقياس الوحيد أو الأكثر فائدة فى تحديد حجم وأهمية وعمق الخوض الأمريكي في الساحة العراقية. فالسفارة الأمريكية في بغداد—وهى تعتبر أكبر تجمع دبلوماسي في العالم—ينقل للعراقيين اعتزام أمريكا استعادة تواجدها القوى في العراق، ويذكرهم بأن أمريكا تنوي مواصلة احتلالها ووجودها بقوة في العراق، وذلك بالرغم من أن السفارة قد شيدت بعد استعادة العراق كامل سيادتها. كما أن جميع المقرات في ذروة وقت الاحتلال لم تكن غير قصراً من قصور صدام حسين. ولكن السفارة بخصائصها المادية وصعوبة الدخول إليها، وحجم التواجد الرسمي الأمريكي فيها، كل ذلك بمثابة رموز غير مريحة للقوة الفائقة التي تزيد الشكوك العميقة لدى العراقيين الساخطين تجاه نوايا أمريكا. أما بالنسبة للسياسة الأمريكية فإن السفارة تمثل مجموعة أخرى من المشاكل: ميراث من المآزق القانونية والمالية التي تم التحقيق فيها وانتقادها، وعملية بيروقراطية معقّدة ذات بروتوكولات أمنية متشددة، لا تبدو كوسيلة اتصال مشجعة بين المسئولين الأمريكيين والعراقيين العاديين.

ويعترف المسئولون في إدارة أوباما أن وزارة الخارجية لم تستطع الوفاء بهذه

الزيادة الحادة في حجم الموظفين المدنيين، وأنهم يستخدمون المقاولين بدلاً من موظفي الخدمات الخارجية للعديد من المتطلبات الحديثة، ما بين إعداد البرامج وتدريب الشرطة العراقية وغيرها من أنشطة إعادة الإعمار. ويُخشى أن يتسبب هذا الوضع في توتر العلاقات الأمريكية العراقية.[6]

وفى السنوات الحديثة وحتى قبل "التدفق المدنى" فإن معظم المناصب الخاصة بتوفير الأمن للأمريكيين وتدريب العاملين وأعمال إعادة الإعمار والأنشطة الاقتصادية، قد تم شغلها بواسطة مقاولي القطاع الخاص، مما آثار جدلاً بسبب وضعهم القانوني وحساسيتهم المستمرة للحكومة العراقية. وقد وقعت عدة حوادث قتل فيها مدنيون عراقيون أو جرحوا على يد المقاولين الأمريكيين، وما زال التحقيق فيها مستمراً في المحاكم العراقية بينما برأتهم المحاكم الأمريكية، مما جعلها قضايا سياسية، وكذلك تم التحقيق فيها بواسطة مفتشين عامة بأمريكا.[7]

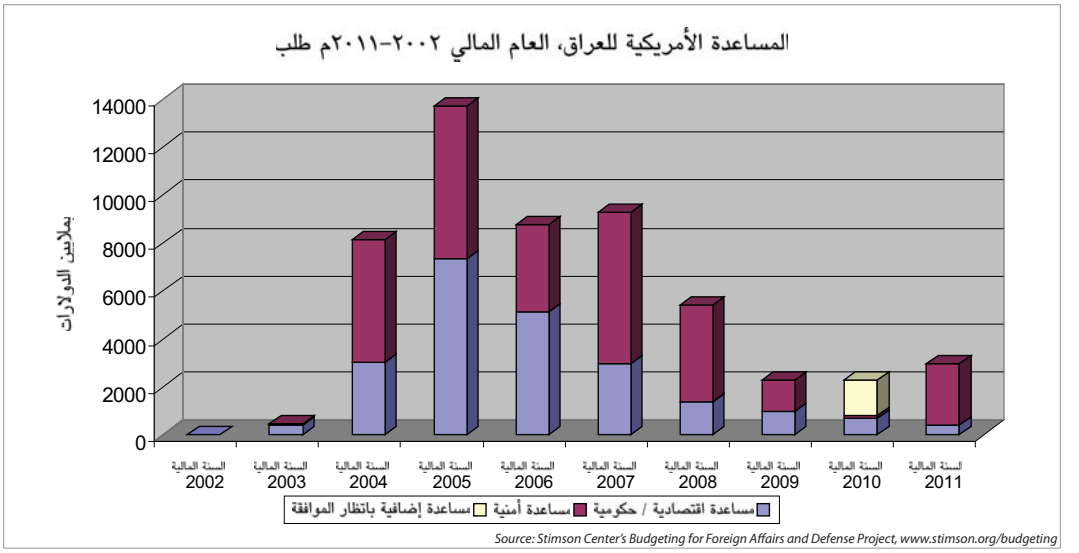

Source: Stimson Center's Budgeting for Foreign Affairs and Defense Project, www.stimson.org/budgeting

هناك مؤشر آخر يدل على مدى التحويل في النشاط الأمريكي بالعراق وهو التراوح في مستويات المعونات الخارجية الممنوحة (راجع الجدول). فبعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣م طلبت إدارة الرئيس بوش حجم كبير إلى درجة غير طبيعية من المساعدات وأموال لإعادة البناء بلغت ٨١ مليار دولار، ويتم صرفها مع مرور فترة عدة سنوات ورافق هذا الصرف الكثير من الجدل من جراء عدم وجود إجراءات مراقبة ومحاسبة عادية، كما كان هذا الطلب إضافي تم تقديمه إلى مجلس لانواب، ولم يكن مربوطاً بالميزانية. وفي الوقت الحاضر تعمل إدارة الرئيس أوباما على مواصلة التمويل على نفس المستوى للأنشطة المدنية بالعراق وعلى

الزيادة في تمويل صندوق القوات الأمنية العراقية، وسينتقل إدارة برنامج التدريب هذا أكثر إلى وزارة الخارجية. وكان إجمالي المساعدات المطلوبة لغرض العراق للعام المالي ٢٠١١م حوالي ٣ مليار دولار، ومنها ٠٣٤ مليون دولار لغرض تمويل البرامج الاقتصادية والحكومية.

بينما تتحول مكاسب العراق النفطية إلى مصدر دخل قابل للاعتماد عليه ونامي في حجمه، يُتوقع أن يقوم العراق بتمويل العديد من أنشطتها لإعادة الإعمار والأمن، مع تخصيص المساعدات الخارجية لغرض المساعدة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات. وتصف الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي مرحلة الانتقال هذه في برامجها كأنتقال "من توفير الخدمات اللازمة على المدى القصير إلى التطوير على المدى الطويل والمتكامل والواقع تحت الإشراف والتوجيه العراقي." بالنسبة للمسؤولين العراقيين والأمريكيين العاملين في العراق فإن مرحلة الانتقال تعني كذلك ضرورة منافسة العراق مع غيرها من الدول الأخرى الإقليمية والعالمية التي هي جديرة بتلقى المعونات الأمريكية الخارجية.

جزء من التواجد المدني في العراق هم الأمريكان والطاقم الدولي الذين يعملون في المنظمات الأمريكية غير الحكومية (NGOs) والذين يساعدون العراقيين في البناء المؤسسي والثقافة الديمقراطية. وبناءاً على خبرتهم خلال العقود الحديثة في فترات ما بعد الصراع في أفريقيا والبلقان وغيرها من المناطق فإن المنظمات غير الحكومية تعمل بشكل مستقل ولكن أنشطتها تتحد بشكل كبير مع أهداف السياسة الأمريكية. فى أغلب الأحوال فإن العمل يتم تمويله بواسطة وزارة الخارجية الأمريكية أو هيئة المعونة الأمريكية. أما في أكبر المنظمات وأكثرها خبرة مثل معهد السلام الأمريكي والصندوق الوطني للديمقراطية والمعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الدولي الجمهوري، فإن الممول هو الكونجرس. ومنذ عام 2003 فإن معهد السلام الأمريكي والمعهد الوطني الديمقراطي قد قاما بدور هام في دعم وتطوير كفاءة المجتمع المدني العراقي. وتعتبر هذه الأنشطة جزء هام من الإسهام الأمريكي في التطور السياسي للعراق.[8]

وقد أعاقت البيئة الأمنية تحركات الأمريكيين في المجتمع العراقي، وحتى مع تحسن الظروف الأمنية فإن الحكومة والمؤسسات الكبرى مترددة في رفع الخطة الأمنية وتحمل المخاطر. ويعتبر سهولة تداول الأمريكيين المشاركين في إعادة الإعمار وأنشطة المجتمع المدني واحدة من أهم المقاييس التي تعبر عن استقرار

العراق. مثل هذه العلاقات تشكل عاملاً هاماً لإنجاح السياسة الأمريكية على المدى الطويل ولإنجاح مقدرتها على تحقيق الأهداف الأساسية لهذه السياسة في مجال بناء المؤسسات والثقافة الديمقراطية.

السفارة الأمريكية فى بغداد

تعتبر السفارة الأمريكية في بغداد أكبر وأغلى سفارة أنشأت على الإطلاق. وهى تقع على شاطئ نهر دجلة في المنطقة الدولية، ولها نفس مساحة مدينة الفاتيكان تقريباً، حيث صممت لتضم عدد 1000 دبلوماسي أمريكي وطاقم عملهم، بالإضافة إلى أفراد الأمن والموظفين المحليين. وقد افتتحت في يناير 2009 بعد تأخير في إنشائها وبعد فضيحة ناجمة عن استخدام مقاول كويتي متهم بممارسات عمالة غير قانونية وسوء صنعة، بالإضافة إلى خروج الميزانية المحددة لها عن الحدود.

وقد تم التخطيط للسفارة وبنائها في قمة العنف في العراق. وخلال هذا الوقت، أثار حجم المنشأة الذي نشرت معلومات تفصيلية عنه في وسائل الإعلام، المخاوف من أن أمريكا تنظر إلى أن علاقة الرئيس والمرؤوس لديها مع العراق ستستمر على حالها في المستقبل، من دون وجود حد أو نقطة نهاية قابلة للرؤية لهذه العلاقة. ومما زاد من تفاقم الموقف هي التفاسير عن تصميم السفارة التي برزت، فتضمنت السفارة حماماً للسباحة ودار سينما، مما أعتُبر دلالة على الغطرسة الأمريكية والانفصال عن واقع العراقيين الذين كانوا في هذا الوقت يفتقدون أبسط الخدمات الأساسية والأمن. وبالفعل، فإن مبنى السفارة الجديد بتصميمه والمعزول وشديد الحصانة، إلى جانب أسلوب بنائه بلا ملامح ملفتة للنظر والشبيه بالصندوق، كان بمثابة إشارة للعراقيين بمنظور أكثر أمناً عن التواجد الأمريكي، وليس كونه القناة التي من خلالها يمكن تعزيز وتعميق الروابط المجتمعية بين أمريكا والعراق.

وحالياً فإنه كنتيجة للرغبة في زيادة المدنيين في الأنشطة الأمريكية في العراق، فإن حجم طاقم العاملين بالسفارة الأمريكية في بغداد قد زاد إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف. وهذا التوسع السريع مدفوع بالتغير

في الموارد والسلطة من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، وذلك لتنفيذ برامج تدريب الشرطة وبرامج بناء القدرات لقطاع الأمن. كذلك فقد أدركت أمريكا ضرورة التوسع في تواجدها الدبلوماسي لمدى أبعد من المنطقة الدولية وبغداد. وقد أعلنت إدارة أوباما حديثاً عن خطتها لتحويل اثنين من مقرات فرق إعادة الإعمار إلى قنصليات أمريكية، واحدة في البصرة والأخرى في كردستان العراقي، وذلك لتقديم أفضل الخدمات الدبلوماسية للشعب العراقي.

وتركز السفارة الأمريكية اهتمامها حالياً على الاندماج مع المجتمع العراقي بشكل له مغزى أكبر، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها انسحاب القوات الأمريكية. وأحد الأمثلة الحديثة على ذلك هو إطلاق صفحة فيس بوك عن السفارة الأمريكية ببغداد، بهدف الاندماج مع الجمهور العراقي ومشاركة المعلومات عن السفارة وأنشطتها. كما كانت الفائدة الخاصة لهذا الموقع هي استخدامه خلال الانتخابات الوطنية العراقية في مارس 2010 وذلك لتسهيل تبادل المعلومات والتقارير من مراكز الاقتراع. كذلك فطاقم عمل السفارة يقدم المعلومات والنشرات باللغتين الانجليزية والعربية، ويشجع على إقامة الحوارات بكلتا اللغتين. وفى حين أنها مبادرة صغيرة، إلا أنها تعتبر منصة ورمز للمشاركة المجتمعية الثنائية، وحجر الزاوية في مستقبل العلاقات الأمريكية-العراقية.

اللاجئون والمحاربون المخضرمون – التكلفة البشرية للحرب

أدركت إدارة أوباما مسألتين أخرتين تتطلبان اهتماما متزايدا خلآل التحول الجاري: ضرورة دعم أكثر لمسألة عودة المحاربين الأمريكيين المخضرمين من حرب العراق، والمزيد من المساعدات الأمريكية والدولية للاجئين العراقيين، سواء المشردين داخليا أو المنفيين.

هذا الاهتمام الموجه إلي التكلفة البشرية للحرب والخسائر المصاحبة لها والذي يطلق عليه الآن "حرب الاختيار" قد يكون النتيجة الطبيعية لأولويات السياسة بينما تسدل الستار على الحرب، ولكن هذا أيضاً اعتراف سياسي من الإدارة الجديدة التي أوضحت اختلافها مع سلفتها فيما يختص بهذه الحرب نفسها: كيفية إدارتها و تقليص خسائرها.

- إن محنة الجنود الأمريكيين العائدين هي مسألة داخلية ذات أبعاد سياسية واجتماعية، وحالياً فإن 06% تقريباً من مليونين من الجنود الأمريكيين المنتشرين في العراق أو أفغانستان مؤهلين للاستفادة من المزايا الممنوحة من وزارة شئون المحاربين المخضرمين. والبرامج الأمريكية المعتادة في عودة المحاربين أو الجرحى يتم التعامل معها من خلال وزارتي الدفاع وشئون المحاربين المخضرمين. وقد ثبت أن هذه البرامج غير ملائمة على الإطلاق لمتطلبات الجنود. فنوع المشاكل الجسدية والنفسية والعاطفية لهؤلاء العائدين تتطلب عناية طويلة الأجل، و فوق ذلك فان هؤلاء الجنود عادواً في فترة ضغط اقتصادي، مما يعني أنهم سيواجهون مشكلة جديدة في الاندماج في مجتمعات فيها نقص في فرص العمل والخدمات الاجتماعية.
- مع الوقت فان المحاربين المخضرمين والمدنيين الذين خدموا في العراق—والتي كانت هذه التجربة مغيرة لمصير حياتهم—سوف يصبحون مجموعة ذات اهتمامات ومخاوف من سياسة أمريكا تجاه العراق. وقد كان لدى عدد من المحاربين المخضرمين الذين شاركوا في حرب فيتنام رغبة في التصويت ضد الحرب على أساس دوافع خبراتهم معها، و دعم تطبيع العلاقات و المشاركة في مشاريع المجتمع المدني لمساعدة فيتنام في التعافي من آثار الحرب. و سوف تكون هناك وجهات نظر متعددة للمحاربين المخضرمين العائدين من العراق حول سياسة أمريكا، ولكن سيكون لديهم المقدرة على التأثير على وجهات النظر الأخرى للأمريكيين عن العراق و عن مستقبل الدور الأمريكي فيه.

الجهود المبذولة للمساعدة في اعادة المحاربين المخضرمين

فيما يخص السنة المالية 2011 فإن الرئيس أوباما قدم اقتراحاً بزيادة قدرها 11 بليون دولار عن العام الماضي لتمويل وزارة شؤون المحاربين المخضرمين، بما في ذلك 4.1 بليون دولار مخصصة للعناية الطبية بالجنود العائدين. كما أنه يتم السعي لتوسيع نطاق العناية بعدد 500,000 جندي إضافي بحلول عام 2013. وعند تقديم اقتراحه

كان الرئيس أوباما يدرك الحاجة المتزايدة لدعم الجنود الذين يعانون من أعراض ما بعد الصدمة، و الذين يعانون من اصابات المخ الناتجة عن الصدمات. و قد أثبتت الدراسات المختلفة التي أجريت انه تم تشخيص معدل ما بين 20 الى 50% من هؤلاء الجنود العائدين من العراق و أفغانستان لديهم هذه الاصابات المذكورة. كما أن أوباما قد كرس نفسه لتفعيل قانون 2008 بنجاح، والذي يخول الجنود الذين خدموا بعد 10/9/2001 للحصول على ما يوازي 36 شهرا من المزايا التي تمنحها وزارة التعليم. وقد أدى المعدل المرتفع من الجنود المشردين الى إعلان البيت الأبيض برامج مع الجمعيات الأهلية للعمل مع اولئك المعرضين للخطر، كما خصص تمويلا قدره 799 مليون دولار لتوسيع الخدمات الموجهة للمشردين.

هذا و سوف يحتاج المجتمع الأمريكي للقيام بدوره في تسهيل عودة الجنود، و الذين يعاني الكثير منهم من إصابات معوقة، كما يعاني كثير من إصابات غير مرئية تؤدي بهم في اغلب الأحيان إلى طريق المخدرات أو الجريمة. و طبقا لوزارة شئون المحاربين المخضرمين، فإن 10% من ذوي السجلات الإجرامية هم من الجنود. و في جميع أنحاء أمريكا فإن المحاكم حالياً تبحث عن طرق لإعادة تأهيل الجنود الذين يرتكبون الجرائم وذلك بدلاً من الحكم عليهم بالسجن، حيث أن صدماتهم المتخلفة عن الحرب لن يتم علاجها.

و حالياُ يوجد 22 محكمة خاصة بهؤلاء الجنود تعمل في شتى أنحاء البلاد، كلها تركز على علاج متكامل لهم داخل النظام القضائي. و في بافالو، نيويورك حيث أنشأت أولى هذه المحاكم، يوجد120 من الجنود مدرجين في هذا البرنامج. أما هؤلاء الذين أكملوا هذا البرنامج، فإن نسبة انتكاسهم معدومة.[9]

- كذلك فقد ركزت إدارة أوباما على الحاجة لإيجاد حلول طويلة الأجل لحوالي 2 مليون عراقي يعيشون في الخارج كلاجئين أو ضيوف إضطراريين، و كذلك للمشردين بداخل العراق نفسه، حيث أن الإخفاق في إيجاد حلول لاستقرارهم و أمنهم سيكون بالتالي مصدراً لقلقلة

استقرار البلاد التي لجأوا إليها، و دلالة على عدم مقدرة العراق على تسوية الخلافات بداخله. ويقيم معظم اللاجئين في سوريا و الأردن. وطبقاً لتقدير منظمة الهجرة الدولية فإن حوالي 200,000 من اللاجئين و المشردين قد عادوا لمنازلهم. والحقيقة فإن البرامج الحكومية لا توفر الخدمات والدعم الكافيين للتغلب على مخاوف اللاجئين المتعلقة بأمنهم و فرصهم الاقتصادية. وهناك نسبة ضئيلة من اللاجئين سيجدون مكاناً ثابتاً لأنفسهم في أوروبا الشمالية أو مناطق أخرى كمهاجرين أو باحثين عن اللجوء السياسي، مع أن الظروف الأمنية المتحسنة بداخل العراق في الأوقات الأخيرة قد أدت إلى تغيرات في أوروبا وغير أماكن فيما يخص المعايير المعمولة بها في تحديد وضع طلب اللجوء السياسي، حيث لن يجد الكثير منهم فرصاً متاحة للإستقرار.

- وعلى المستوى السياسي فقد كلف الرئيس أوباما اثنين من كبار المسئولين؛ أحدهما من البيت الأبيض و الآخر من وزارة الخارجية، للإهتمام بمسألة اللاجئين والنظر في إيجاد حلول أكثر، سواء بتقديم الدعم المالي لهم في الشرق الأوسط، أو بإشراك البلاد الأخرى في استضافة عراقيين أكثر بشكل مستقر. هذا و بعد عام 2003 وجد القليل من العراقيين طريقهم لأمريكا، وقد تزايد هذا العدد منذ 2007 فأصبح حوالي 15,000 – 20,000 شخص كل عام. وبعض تأشيرات الهجرة الممنوحة للعراقيين في خطر، حيث كان العدد المصرح به لدخول العراقيين لأمريكا هو الفين عراقي فقط. وقد طلب أوباما تخصيص 360 مليون دولار من ميزانية العام المالي 2011 لمساعدة اللاجئين العراقيين، توجه أساساً لدعم الجهود في سوريا و الأردن، مما يشكل زيادة كبيرة عن عام 2010، حيث خصص 300 مليون دولار لدعم اللاجئين العراقيين و ضحايا الصراعات، والمشردين داخل العراق.[10] و لكن هناك تخوف من المجموعات المؤيدة للمصالح المختلفة من أن وعود الإدارة الجديدة بصدد اللاجئين لا تتوافق مع مواردهم الأساسية وفرصهم للنزوح إلى أمريكا سواء كانوا لاجئين أم مهاجرين.

المنظور العراقي للعلاقات الأمريكية – العراقية

للعراقيين وجهات نظر متباينة وأحياناً متضاربة عن أمريكا و السياسة الأمريكية. والمواقف المتخذ من أمريكا عادة ما تتبع خطوط التفرقة والشقاق في في الساحة السياسية العراقية الحالية.

فهؤلاء الذين يدعمون الحكومة في بغداد قد يكونوا أكثر تأييداً لأمريكا من خصومها السياسيين. أما الساسة من الشيعة و المجموعات العلمانية، والذين ينخرطون تدريجياً في السياسات الوطنية، من الممكن أن يكونوا مؤيدين لأمريكا من حيث القيم الديمقراطية والاتجاه لمنهج علماني عصري سياسي، و لكن هؤلاء شعروا أنهم مستبعدون بعد احتضان أمريكا لقوات الشيعة الذين ظهروا فجأة ليحكموا بعد سقوط صدام. و حينما أطلقت أمريكا برنامجها المضاد للتمرد عام 2008، حتى تحث السنيين على التخلي عن التطرف و تدعوهم للإتحاد مع القوات الأمريكية و العراقية، ظهر التردد و خاف بعض الشيعة العراقيون من نوايا أمريكا في إرجاع نظام سياسي سني مسيطر. إن الحكومة الحالية تدين هيكلياً بالولاء السياسي لأمريكا، حتى و هي تحاول إدارة وموازنة المتطلبات والدوافع الأيديولوجية والثقافية والسياسية الأخرى، مثل نفوذ إيران و توقعات أتباعه الدينيين التقليديين.

ويبدو أن العراقيين يقدرون—من خلال المنظور السياسي—الدور الذي تلعبه أمريكا حديثاً حتى تحقق الإستقرار للعراق، بعد أحداث العنف الطائفي الحاد خلال عامي 2006 و2007. وهناك تقارير تذكر أنه حتى القوات المتطرفة لمقتدى الصدر ترى بعض الفائدة في التواجد الأمريكي و كانت لديها الرغبة في التعاون مع القوات الأمريكية في مواقف مختلفة. ويعتقد الأكراد بلا نزاع أن التواجد والمشاركة الأمريكية لأمد طويل هي عامل حيوي لرفاهية مجتمعهم ولإستقرار البلد ككل. أما السنيين الذين تم استبعادهم مادياً وسياسياً في أحداث 2003 فيخفون مشاعر متضاربةً في أنفسهم ولكن الكثير يأملون أن دور أمريكا المستمر في العراق سيكون ذا قيمة لمصالحهم حيث سيمنع عودة الفاشية والاستبداد الإيراني.

وبينما يمر العراق الآن بتنافس حقيقي على السلطة والنفوذ، وحيث سوف تسبب الانتخابات تحولاً في قيادات البلد، فإن الأهمية والرغبة في روابط قوية مع واشنطن سوف تزيد و تنقص. و في أي الأحوال فإن التصور الحالي أن النخبة سوف تفضل سياسات أمريكا ومواقفها في قضايا خاصة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، أو قضية إيران. و لكن يفترض أنه وراء احترام العراق لذاته وثقته بنفسه، توجد

رغبة في وجود علاقة مميزة مع واشنطن. ومن المفترض أن تجربتهم تتيح لهم معرفة حدود و سلبيات القوة الأمريكية أكثر من أي بلد لآخر، و لكن تقييمهم هذا يحثهم على النظر لهذه المسألة على أنها طويلة المدى.

انتخابات مارس 2010

لم تبدُ أمريكا كقضية ذات تأثير في حملة انتخابات 2010. كانت هناك احتكاكات عرضية، مثل الذي حدث حين اقترح نائب الرئيس بايدن حلاً لأزمة ما قبل الانتخابات بشأن عدم أهلية بعض المرشحين من قبل لجنة المساءلة والعدل التي يرأسها اثنان من الساسة الذين كانوا هم أنفسهم مرشحين للانتخابات. ولكن حقيقة الوجود الأمريكي، و طلبات إبطاء أو إسراع انسحاب أمريكا من العراق، لم تبدُ عوامل ذات أي صدى أو أهمية في أذهان الناخبين. وفي حين أن نتائج انتخابات مارس لم تعلن بعد، إلا أن العملية عامة تبدو ناجحة. وقد كان الإقبال على التصويت عالياً ومشاركة السنيين أقوى مما كانت عليه في الانتخابات السابقة، ولم يخرج العنف عن السيطرة، ويبدو الأمر أن عدداً من الائتلافات الطائفية الجديدة قد قدمت أداءً حسناً في صناديق الاقتراع.

ويمكن أن يرى العراقيون هذه الانتخابات على أنها حجر الزاوية في إعادة توازن السياسات الوطنية، إذا أظهرت النتائج أن الناخبين قد أعطوا اهتماما أقل للهوية الطائفية و تأثروا بالأفكار الأكثر قومية والتي تم الترويج لها من قبل الساسة المتعددين. وللعراقيين الحق في الفخر بالثقافة السياسية الديناميكية في المكان، حيث يمكن للأحزاب السياسية أن تتشكل وتعيد تشكيلها بدون إشراف النماذج السياسية التقليدية في المنطقة.

ولكن هذه الديناميكية ممكن أن ينتج عنها بطء شديد في تشكيل الحكومات، وبناء التوافق في الآراء بخصوص المشاكل القومية، واتخاذ القرارات. ودور أمريكا يعتبر ثانوياً قي كل ما سبق، وصناع السياسة يفضلون الأحزاب غير الطائفية، وذلك بعد السياسة الأمريكية المعيبة في فرض وحث الطائفية في 2003 كطريقة لإثبات درجة "التمثيلية" لدى التشكيلات السياسية الحديثة. ولكن هذه المرة في 2010، قد صنع العراقيون بأنفسهم التحول إلى شكل سياسي أكثر عصرية.

وفي حال حدوث تغيير شامل في القيادات العراقية—فسوف يظهر حزب أو ائتلاف حاكم جديد، ورئيس جديد واحد يختاره البرلمان، بدلاً من الرئاسة الثلاثية—وهنا

سوف تواجه العلاقة الثنائية بعض التحديات حين يبدأ المسئولون الأمريكيون في التعرف على اللاعبين الجدد". أما في حال قدوم ائتلاف علماني طائفي للحكم، فإنه يمكن التكهن بشيء من التقدم في شكل العلاقة، والمقدرة على التعاون في القضايا الإقليمية والإصلاح.

ومن النتائج الهامة للانتخابات أيضاً هي تحديد من الذي سيتحدث باسم السياسة الخارجية العراقية. وسيتحدد ذلك بواسطة وزير الخارجية بمفرده أو مع رئيس الوزراء الجديد. وغالباً فإن مع استمرار الموقف الإيجابي تجاه واشنطن سوف تظل الشراكة تقدم مزايا أمنية للحكومة في بغداد، حتى لو كان ذلك بصورة غير مباشرة، ولن يتمنى الحزب الذي حصل على الأصوات حدوث انخفاض سريع في عدد القوات الأمريكية، أو الموارد أو الاهتمام السياسي. ومع ذلك فالحكومة الجديدة سيكون عليها توضيح سياسة عراقية أكثر إقداماً في المنطقة وعلى المستوى الدولي، و أن تعي أن مقدرتها على التعامل مع هذه التحديات السياسية الصعبة— مثل إيران—سوف تسهم في أسلوب العلاقة الثنائية.

ومع مرور الوقت فإن المؤرخين والساسة والصحفيين العراقيين سوف يكتبون قصصهم عما حدث وقت الاحتلال. ومن المؤكد أن كيفية كتابة العراقيين لتاريخهم بين عامي 2003 و2010 وكيفية تعليمهم هذا التاريخ لصغارهم سوف يؤثر على العلاقات الأمريكية—العراقية. ويحتمل أن يظل العراقيون منقسمون في الرأي حول قيمة و تأثير القرار الأمريكي بالإطاحة بصدام حسين، وسيرى البعض أنه كان مأساة خلقت ضرراً مستمراً للمجتمع العراقي ولاستقرار المنطقة. وهذه الآراء ستساعد في تشكيل المجادلات الشعبية في العراق بشأن العلاقات مع أمريكا.

كذلك سيساعد الإعلام العراقي في تحديد كيفية رؤية الشعب العراقي لأمريكا. ويبدو أن الصحافة العراقية في ازدهار مع التوسع السريع في المنافذ الإعلامية و البرامج المدعمة دولياً لتدريب الصحفيين و الدفاع عن حرية الصحافة. و حتى عام 2004 كان هناك أكثر من 90 قناة تلفزيونية و إذاعية تبث في العراق، و حوالي 100 صحيفة.[11] وهذه الأرقام مستمرة في الازدياد، بما في ذلك إنشاء صحف محلية و مواقع إخبارية عراقية على شبكة المعلومات الدولية. ويصل الإرسال التلفزيوني العراقي أيضاً إلى بعض القنوات خلال العالم العربي، مما يتيح للمنطقة وللعالم فهم و إدراك المناخ السياسي للعراق.

الأمريكان و العراقيون يناقشون مستقبل العلاقات الأمريكية – العراقية

في أكتوبر 2009 نظم مركز ستيمسون حواراً بين الأمريكيين والعراقيين لإجراء عدة حوارات هامة تتعلق بالسياسة، والأمن و السياسات الخارجية. وقد ضم الجانب الأمريكي أفراداً أكاديميين، وأفراداً خدموا في مهمات عسكرية بالعراق، وآخرين شاركوا في عمليات التفتيش عن الأسلحة، والتبادل العلمي في حين ضم الجانب العراقي عضواً من البرلمان، وناشطين من المجتمع المدني وصحفيين، كما ضم مسؤولين حكوميين سابقين. وقد تمت المحادثات في البرلمان الكندي في أوتاوا، بتسهيل من السفير مختار لاماني العالم الزائر في المركز الكندي للابتكار في الإدارة الحكومية الدولية والممثل السابق للعراق في جامعة الدول العربية خلال 2006 و2007. كما ساعد أيضاً السيد بول ديوار عضو البرلمان.

وقد انتقلت الحوارات من مناقشات موسعة عن كيفية إعداد جدول الأعمال لهذه الفترة الانتقالية، إلى أوجه أكثر عملية للتعاون: التعاون الأمني بعد انسحاب الجنود الأمريكيين وبناء الجسور على الجانب الاقتصادي والمجالات الثقافية والتكنولوجية، مع تقييم نقاط تقابل وتباعد المصالح الأمريكية والعراقية على صعيد السياسة الخارجية. وقد استخلص الحوار بعض الأفكار عن تخيل العلاقات الأمريكية-العراقية في 2015.

مجالات الاتفاق

أبدى المشاركون من البلدين وجهات نظرهم التي كانت مشتركة إلى حد كبير عن نقاط قوة العلاقة، وأين تكمن نقاط الضعف التي تحتاج لمزيد من الاهتمام. وقد اتفقوا على أن البلدين لديهما رغبة عميقة في رؤية العراق يخرج من هذه الفترة كدولة قوية ذات كفاءة، وذات مقدرة على الحفاظ على وحدتها واستقرارها ضد النهب من الدول المجاورة، أو ضد أية تهديدات خارجية. كما اتفقوا إلى حد كبير على ضرورة استمرار

مشاركة أمريكا في بناء المؤسسات في القطاعين الأمني والقضائي، والحث على الإصلاح والتحول الديمقراطي ومساعدة العراق في العودة للوضع الطبيعي تجاه الأمم المتحدة (للخروج من حالة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)، وكذا وضعه بداخل المنطقة.

أما على الجانب الآخر فقد اتفق الكثيرون أن هناك جوانب سلبية مثل معاناة العلاقة من فقدان الثقة، ومثل القدرة الضئيلة للدبلوماسيين الأمريكيين للوصول إلى الشعب العراقي باللغة العربية أو الكردية، وتفتقد العلاقة كذلك الشفافية في كيفية النقاشات بين القادة، وكيفية شرحهم لأبعاد العلاقة لشعوبهم، وهذه في حد ذاتها مشكلة ذات وجهين؛ وبالرغم من اعتقاد المشاركين أن رئيس الوزراء المالكي قد تعلم درساً قيماً حين فاز في الدعم الشعبي خلال الاتفاقيات الثنائية في 2008، عندما تحدث بصراحة للشعب العراقي.

وعلى الجانب الأمني فقد تبادل المشاركون تخوفاتهم بخصوص التخطيط للإنشاء التدريجي للقوات التقليدية العراقية دون وجود مهمات واضحة لهذه القوات. وسوف تظهر الأنماط الشرائية للعراق إذا كان القادة العراقيون يعدون لتوجيه قواتهم خارج حدودهم، أم لأغراض دفاعية داخلية فقط. دولة عراقية قوية لا يعني بالضرورة جيش قوي، والغالبية العظمى تريد تجنب تكرار التاريخ الذي كان فيه التسليح يستهلك جزءاً هائلاً من الميزانية القومية، حتى أن الاستثمارات في قطاعات أخرى هامة مثل الصحة والتعليم كانت لا تجد الدعم المالي الكافي.

وجهات النظر العراقية

يفترض تاريخ العلاقات الأمريكية-العراقية أن غياب الثقة هو مسألة مزمنة. والفترة المشرقة الوحيدة كانت خلال الحرب الإيرانية مع العراق. و بالرغم من الالتزامات الضخمة في 2003، إلا أن أمريكا أوضحت قلة فهمها الحقيقي للمجتمع العراقي.

وفي نهاية فترة حكم الرئيس بوش أصر العراقيون على اتفاقيتين؛ الأولى تخص انسحاب القوات، وهذه فترة بصدد الانتهاء في العلاقات

الأمريكية-العراقية، والثانية تخص بداية فترة جديدة. وقد حددت اتفاقية الإطار الإستراتيجي أوجه التعاون في عدد كبير من القطاعات، وكان الغرض منها ألا يكون هناك فجوة في الالتزامات الرسمية.

وقد أشار أحد المشاركين، وهو كردي، أن الأكراد أكثر وضوحاً فيما يخص أهدافهم وآمالهم تجاه أمريكا ثم العرب. ويذكر أن الأكراد يرحبون صراحةً بوجود أمريكا، وسوف يسعدهم أن يستضيفوا قاعدة عسكرية أمريكية في الإقليم الكردستاني. أما العرب فلديهم لغة مزدوجة تختفي خلفها تفضيلاتهم الحقيقية تجاه أمريكا.

وللعراقيين وجهات نظر متباينة حول متى يفيد تدخل أمريكا في شئونهم، وكيف يمكن قياس النفوذ الأمريكي في العراق. يعتقد الكثير من العراقيين أن هناك ظروف لا يمكنهم حلها بمفردهم؛ وذلك حين تصل القضايا القومية إلى طريق مسدود؛ مثل تقسيم إيرادات النفط أو التصويت على المناطق المتنازع عليها. ولكن ما أن تتدخل أمريكا لحل النزاع حتى ينظر إليه دائماً على أنها تحابي مجموعة واحدة على الأخرى، وسرعان ما ينقلب المناخ السياسي الداخلي على هذا التدخل، حتى وإن اعترف كثير من النخبة السياسية أن التدخل الخارجي لابد منه.

وبعض وجهات النظر الأخرى تضمنت الآتي:

- أن السفارة الأمريكية في بغداد قد أصبحت رمزاً لفترة الاحتلال، وأنه من الأفضل تحويلها لغرض آخر مثل جامعة عراقية مثلاً.
- أن المنظمات غير الحكومية المشاركة في بناء القدرات وإعادة التعمير قد بدأت العمل بأمر من قوات الاحتلال. وبخصوص دورهم الحالي في المجتمع المدني، فعليهم أن يوضحوا أنهم مستقلين عن السياسة الأمريكية.
- تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانيه سيكون ذا فائدة للعراق.

وجهات النظر الأمريكية

كان اهتمام المشاركين الأمريكيين موجهاً للانخفاض في الاهتمام بالعراق من قبل الشعب الأمريكي و المسئولين الأمريكيين. وقد طلبوا بذل مجهود أكبر لخلق مجموعة داخلية لكسب التأييد من هؤلاء الملتزمين بالدور الأمريكي المؤثر في العراق. والسؤال هو كيف يمكن تكوين مجموعة مؤثرة من أصحاب المصلحة في أمريكا؟

وينظر المشاركون الأمريكيون أيضاً إلى الإطار الإستراتيجي للسياسة الأمريكية وانتقال التركيز من داخل العراق إلى منظور إقليمي، ويرون العراق كلاعب إقليمي وكشريك في الأهداف الأمريكية في المنطقة وما وراءها، بما في ذلك قضايا مثل حرية الإبحار في الخليج وشرق أوسط خال من الأسلحة النووية. كل هذا يقلل الخطر الناجم عن النظر للعراق من خلال منظور المخاوف الأمريكية المتعلقة بإيران وطموحاتها المتوقعة للسيطرة على دول المنطقة.

وبانسحاب القوات الأمريكية ستصبح المنطقة أكثر اهتماماً بالعراق؛ حيث سينظر له على أنه أصبح عنصراً قابل للاستهداف في اللعبة السياسية الكبرى للمنطقة، ومعرض للضغط من الدول المجاورة بشكل يدمر وحدته و تماسكه. وهناك مخاوف أن العراق غير مؤهل بعد للتفكير والمساهمة في الإستراتيجيات الإقليمية، أو لمقاومة ضغوط إيران، وأن مقدرته على إيضاح نواياه للقيام بذلك سوف تحصل على تأييد و اهتمام أكثر من قبل الدوائر السياسية الأمريكية.

وأعرب البعض عن مخاوفهم تجاه المقدرة المحدودة لأمريكا للقيام بدور للسيطرة على الأحداث في العراق في الأعوام القادمة، وطالبوا بوجود واقعية متبادلة. أما بشأن قضايا أخرى مثل مشتريات الدفاع، البنية التحتية، فإن العراق سوف يحدد طريقه الخاص في ذلك، وقد لا يدرك أن اختياراته دائماً ما ستكون مرتبطة بعلاقاته مع واشنطن. وفي الغالب سوف ينتهج العراق إستراتيجيه متنوعة بشأن الاحتياجات الأهم والخاصة بالبنية التحتية، يتحول للعمل مع القوى الآسيوية المنطلقة، ونقل التكنولوجيا من دول الاتحاد الأوروبي. ومن الحكمة ألا تبالغ

واشنطن في ردود أفعالها تجاه هذه التطورات.

وبعض وجهات النظر تضمنت الآتي:

- لابد أن توفق الحكومة الأمريكية ما بين التزامها الخطابي، وبين التبادلات العلمية، والثقافية، والتعليمية، مع وضع سياسة أكثر مرونة لحصول العراقيين على تأشيرة دخول أمريكا.
- يجب الاستعانة بالقطاع الخاص بشكل أكبر، كشريك في الحكومة الأمريكية وفي إعادة الأعمار الاقتصادي للعراق، فمجال الأعمال الأمريكي لديه الكثير ليعطيه.
- ينظر الأمريكيين لمسألة عودة اللاجئين و المشردين العراقيين كمسألة هامة بشكل أكبر من رؤية العراقيين لها.

مستقبل العلاقات الأمريكية ـ العراقية:
هل "الشراكة الإستراتيجية" هي النموذج الأمثل؟

تضع اتفاقية الإطار الإستراتيجي التي تمت عام 2008 جدول أعمال طموح فيما يخص العلاقات الأمريكية العراقية و يحث على وجود "علاقة صداقة وتعاون".[12] هذه العبارة البسيطة تصور الماضي القريب، والعلاقات المتوقعة، ولكن مثل هذا التعبير مرغوب فيه خلال فترة التحول.

ومع مرور الوقت سوف تنتشر أفكاراً ومبادئ أكثر طموحاً، سوف يرغب كلا الطرفين في وضع أهداف وتوقعات واقعية قابلة للتحقيق، و أمريكا من خلال جهودها لإثبات أهمية العراقيين لديها لابد أن تتفادى الأسلوب الذي يعبر عن تعهدات ملزمة ويشير للعراقيين كحليف. إن تواجد أمريكا في الشرق الأوسط مفعم بأفكار عن شراكة قوية وعميقة ولكنها لم تتعرض بعد للمحكات التي تثبت قوتها.[13]

وهذه العلاقة بعيدة كل البعد علي أن تكون علاقة تحالف، لأن الشرط الأساسي—وهو الالتزام بأن يهب أي طرف لنجدة الآخر في حالة الهجوم عليه—غير مرغوب فيه وغير مجدي سياسياً لأي طرف منهما. وفي حين أن تعبير "تحالف" يستخدم أحياناً بطريقة غير رسمية للتعبير عن المصالح و القيم المشتركة، إلا أنها كمصطلح سياسي رسمي لها معنى أمني محدد. ويمكن لأمريكا أن تحقق مهمة تدريب طويلة الأمد في العراق، موضوعة لمساعدة العراق في الدفاع عن حدوده و تطوير مقدراته الدفاعية الأخرى. ولكن في وجود عدم وضوح الاتجاه السياسي للعراق على الأمد الطويل يصبح من الصعب على قادة أمريكا والكونجرس التعهد بعلاقة تحالف ملزمة.

ويستخدم مفهوم الشراكة الإستراتيجية للتعبير عن نقص معين في التحالف، وهذا التعبير موجود ضمنياً في اتفاقية الإطار الإستراتيجي و يمكن أن يفيد بمرور الوقت. وفي بعض الأحوال—مثل جنوب أفريقيا و مصر—فقد استخدم هذا التعبير من إدارة كلينتون للتعبير عن التزام متعدد الأوجه مع دولة ذات مكانة إقليمية رفيعة. وكأمثلة أخرى مثل الصين فإن الشراكة الإستراتيجية تعبر عن رغبة في التعاون

والعمل معاً لمدى أبعد من جدول الأعمال الثنائي و توجيه التعاون في الإدارة التمويل العالمية وإدارة تغيير المناخ على سبيل المثال. أما في حالة العراق فإن أقوى برهان على تعريف الالتزامات الرسمية بأنها شراكة إستراتيجية هو مقدرة القادة العراقيين على التعاون بشكل وثيق مع واشنطن في السياسات الإقليمية، وربما أصبحوا أبطالاً لعمليات جديدة يمكن تطويرها بهدف إدارة وتقليل التوتر في منطقة الخليج.

وسوف تكون إعادة توحد العراق في المنطقة—خاصة علاقاته مع الدول العربية الكبرى المجاورة—شرطاً ضرورياً لبناء مثل هذه الشراكة. وهذه الحالة يكون دور أمريكا فيها مساند، وسوف يجادل البعض أن تدخل أمريكا المباشر في الضغط على الدول العربية لتسوية خلافاتها مع العراق سيأتي بنتيجة معاكسة و يزعزع ثقة القادة العرب في مدى إدراك أمريكا لمخاوفهم، وكيف أن مصالحهم قد تم الإضرار بها بتحركات أمريكا في العراق.

وهناك عامل آخر يسير متوازياً مع إعادة اندماج العراق مع جيرانه ويتساوى معها في الأهمية؛ ألا وهو الوضوح الشديد في الأهداف الإستراتيجية لأمريكا في المنطقة. سوف يحتاج العراقيون إلى الوضع في الاعتبار كيفية التأقلم مع خطط الوجود العسكري الأمريكي في أعقاب الانسحاب من العراق، أولوية إيران، الالتزامات الأمريكية، سواء كانت صريحة أو ضمنية بخصوص استقرار السعودية واستمرار الحكم الملكي، والأهمية النسبية لحل القضية الفلسطينية. ويحتاج الجانب العراق أيضاً لمراعاة التوافق في العلاقات والأنشطة الأمريكية الأخرى، وهل يوجد رؤية مشتركة بين واشنطن و بغداد للتحديات الأمنية السياسية الرهيبة في المنطقة.

وفي الوضع الحالي في 2010، فإنه ليس مستحيلاً تصور فترة تعاون مزدهر بين العراق و أمريكا، بينما العراق مستمراً في إعادة بناء مؤسساته الحكومية، والتوسع في البنية التحتية و الكفاءة كمنتج رئيسي و مصدر للنفط ، والعمل على تحسين علاقاته مع الدول المجاورة و المجتمع الدولي. ومع مرور الوقت سوف يتم إعادة تنسيق البيروقراطية الأمريكية بعد فترة استثنائية، حين كان المسؤولون الذين يتعاملون مع العراق يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى مسئولي البيت الأبيض ووزارتي الخارجية والدفاع، إلى فترة أكثر طبيعية، مع عودة العراق للاندماج في الدوائر الرسمية و المكاتب الشرق أوسطية خلال النظام الأمني القومي. وبالمثل فإن البرامج الممولة من الحكومة الأمريكية، و الموضوعة لإعادة بناء العراق قد

تم دمجها أيضاً مع برامج عالمية أو إقليمية للتعليم، والصحة، و تدريب المجتمع المدني، الخ. وسيواجه مدراء تلك البرامج المزيد من التنافس على مصادر تمويل، وقد بدأ المنتفعون بهذه البرامج في العراق أن يشعروا بالضغوط الميزانية الناجمة عن هذا التحويل التدريجي.

ومع ذلك فإن أصحاب المصلحة الآخرين في العلاقة طويلة الأمد بين واشنطن وبغداد لم يتم إشراكهم بشكل تام، ويرجع ذلك من جانب إلى البيئة الأمنية وصعوبة الوصول للعراق ومجتمعه. ومع مرور الوقت سوف يظهر "لاعبون اقتصاديون" أكثر، من قطاعات متنوعة، ومن منظمات وأنشطة المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والهيئات العلمية والأكاديمية. كما أن العراقيون الموجودين في بلاد أخرى سوف يكونون شبكة معقدة من العلاقات التي يمكنها تعزيز المصالح المشتركة، وسوف يقدمون الالتماسات لحكومات هذه الدول لضمان إنجاح العلاقات الثنائية.[14]

هذا و كلما زاد اندماج لاعبي مجال الأعمال والمجتمع المدني، كلما زاد ذلك من قوة العلاقات الأمريكية-العراقية، وزاد من تفعيل العلاقات الرسمية، وكلما زاد ذلك أيضاً من فرص الحكومة الأمريكية للعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصالح في المجتمع الأمريكي في مجال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

وعلى الرغم من كل ذلك فأن موروثات فترة الحرب و الاحتلال الأمريكي للعراق يمكن أن تخلق ضغطاً معاكساً على السياسة الأمريكية؛ فعلى سبيل المثال: المحاربين المخضرمين العائدين والأعداد الهائلة من الكتب الصادرة والصحفيين والدارسين الذين يحللون القرارات السياسية بدقة، وإدارة الحرب والجدل و الفضائح التي صاحبت العمليات الأمريكية، وإساءة الحكم والطريقة التي دخل بها العراق الثقافة العامة من خلال الأفلام والتلفزيون؛ كل ما سبق لا ينبئ بالخير بخصوص علاقة صداقة وتعاون بين البلدين. كما أن اكتشاف هوليود للعراق وإظهاره كمكان مظلم و خطر من شأنه أن يصعب مأمورية الدبلوماسيين.

مجالات التعاون المثمر

فيما يلي قائمة مختصرة لأهم المجالات التي يمكن لحكومتي لأمريكا و العراق التعاون فيها، لتعود الفائدة على العراق و مواطنيه مباشرة، و ليتمكن العراق من لعب دوراً إقليميا في القضايا ذات المصالح المشتركة، وحتى يستفيد من أهداف أمريكا ذات الأمد الطويل في الإصلاح و الاستقرار الإقليمي. وهذه القائمة منتقاة

على أمل أن بعض التركيز في الجهد و الموارد سيكون له تأثير أكبر من جدول أعمال طويل ينتج عنه تشتت في الاهتمام والموارد.

الزراعة، والمياه، والأمن الغذائي

يعتقد المسؤولون في كل من البلدين أن واحد من أهم الاستثمارات في مستقبل العراق هو مجال الحفاظ على القطاع الزراعي، مع الأخذ في العراق نقص مصادر المياه والتقنيات الحديثة في إدارة المياه، والمحاصيل المقاومة للجفاف.

التعاون جاري الآن بين وزارة الزراعة و المسئولين الأمريكيين و خبراء القطاع الخاص. وسياسة التنسيق الزراعي الثنائية هي قصة نجاح في العلاقات الحالية. وتقدم وزارة الزراعة الأمريكية الدعم للمزارعين العراقيين وللقطاع الزراعي العراقي. والمبادرات ذات التمويل الأمريكي، والمخصصة لدعم الممارسات الزراعية المستدامة والمربحة بما في ذلك الجمعيات التعاونية، وإنشاء أنظمة ائتمان للمزارعين وتقديم المساعدات الفنية لتحسين إدارة الموارد المائية و التربة وصحة النبات والحيوان وتعليم وتدريب ممثلي القطاعين العام و الخاص.[15] كذلك تم إنشاء أنظمة التوزيع العام للغذاء لتسهيل الانتقال من بلد يعتمد على توزيع حصص الغذاء من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، إلى بلد له نظام قوي ومستدام لشحن وتخزين الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك فإن التعاون الثنائي لتحسين إدارة موارد المياه يهدف إلى إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة مجموعة من التحديات المتزايدة: مثل جفاف المستنقعات ومجاري الأنهار في الجنوب، وارتفاع ملوحة المياه الناتج عن نقص معدل سريان الأنهار، والذي يعطل الزراعة و سبل المعيشة.

التعليم

إعترفت الحكومة العراقية بأن الكادرات المحترفة لديها ما زال أمامهم الكثير حتى يلحقوا بالمعايير العالمية في التعليم و التدريب. وقد أطلق رئيس الوزراء المالكي برنامجاً طموحاً يهدف إلى إرسال 10,000 طالب عراقي للخارج كل عام من خلال المنح الدراسية، خاصة إلى أمريكا، و المملكة المتحدة، و كندا و استراليا. بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت الحكومة العراقية حديثاً بمبلغ 5,2 مليون دولار لتمويل منح هيئة فولبرايت للعراقيين الدارسين بالخارج، لمضاعفة البرنامج، و لجعل العراق أكبر مستفيد من منح الهيئة. والطلبة العراقيون، طلبة المنح والمعلمين لديهم أيضاً الفرصة للمشاركة في برامج التعليم في العراق وفي أنحاء المنطقة، والمدعمة من الحكومة الأمريكية، بما في ذلك برنامج تبادل القادة الصغار(IYLEP)، و برنامج

سيدات العراق في الهندسة و العلوم التطبيقية (IWASE)، وبرنامج قادة الطلبة (MEPI)، وزمالة التعليم المدني و القيادة.

هناك أيضاً دور فعال للمجتمع المدني، في إنشاء روابط قوية بين العراقيين و الأمريكيين، والفرص التعليمية والمهنية الأخرى. وعلى سبيل المثال فإن المعهد الدولي للتعليم (IIE) يستضيف برنامج طلبة المنح و القادة، والذي يقدم منحاً دراسية لطلبة الجامعة وطلبة الماجستير والدكتوراه من العراقيين، لدراسة مدى واسع من الموضوعات، مع تركيز خاص على مجال الأعمال، و الهندسة، وعلم الأرض. مثال آخر هو (AMIDEAST) وهي مؤسسة تعمل على تعزيز الإدراك بين الأمريكيين وشعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذه المؤسسة تقوم بعمل هام في دعم التبادل التعليمي على أرض العراق، فيما بين المساعدة في إدراج العراقيين في البرامج الأمريكية، إلى تقديم اللغة الإنجليزية، وتدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (TOEFL) الضرورية للقبول في الجامعات الأمريكية.

الطاقة

إن الثروة النفطية للعراق يجب أن تكون مصدراً للثروة القومية، وسبباً لوجود هيبة للعراق في المستقبل القريب. ويعتقد خبراء الطاقة أن المصادر غير المستغلة في العراق يمكنها منافسة مثيلتها في السعودية. وينتج العراق اليوم 2.5 مليون برميل يومياً، وطبقاً لبعض التقديرات والخطط الطموحة، يمكن زيادة هذا المقدار بأربعة أضعاف خلال العقد القادم. وبلد ينتج 10 ملايين برميل يومياً، ويقوم بتصدير جزء كبير من ذلك؛ يصنف بلا شك كقوة عظمى ذات نفوذ عظيم في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك يجب ملاحظة أن الوصول لهذه المستويات سيستغرق وقتاً، ويتطلب حظاً، واستثماراً استراتيجياً. ولو نظر القادة العراقيون إلى العراق على أنه مصدر هائل للطاقة، فسوف يسبب ذلك تشوهات جادة في مصروفاته و علاقاته الدولية.

ولكن العراق الآن يتصرف بحذر: أولاً كانت هناك المشكلة الأمنية لنظام شبكة الأنابيب شديدة القدم، والمتمردين الذين كانوا يستهدفون قطاع النفط ويبطئون أعادة الاستثمار فيه، والتي كانت الحاجة لها ملحة. ثم كان التحدي في إصدار قانون إيرادات النفط و المطروح في 2007 بغرض السيطرة على مسالة التوزيع العادل لإيرادات النفط والغاز في أنحاء البلاد، وبشكل خاص لحكومة الإقليم الكردستاني، والتي كانت قد اعتبرت التنقيب عن النفط مسألة أخرى شائكة في علاقاتها بالحكومة الوطنية في بغداد.[16]

وحديثاً، فقد استخدمت الحكومة عملية تقديم عطاء من الشركات الأجنبية للاستجابة لمتطلبات الحكومة، ولقد اختار العراق هذه الشركات بعناية - لتمثل مزيجاً من الدول، مثل فرنسا، والصين، وماليزيا للمساعدة في تطوير قطاع النفط. وقد تم اتخاذ هذا النهج جهة لإيضاح أن أمريكا لا تسيطر على النفط العراقي، وليس لديها أية امتيازات خاصة في هذه المسألة التنافسية، وذلك بالرغم من نظريات المؤامرة المعاكسة لهذه الحقائق. وفي بداية عملية تقديم العطاء، كانت الحكومة العراقية صارمة فيما يخص هذه النقطة "بالنسبة لنا في العراق - واضح أن الحكومة حرة تماماً من أي نفوذ خارجي ولا يمكن لأمريكا أو روسيا الضغط على أي أحد في العراق – وهذه مسألة تجارية بحتة، وتنافس ذو شفافية. لا أحد حتى أمريكا يمكنه الاستيلاء على النفط مهما ظن الآخرون أو قالوا".[17]

وقد كانت شركة إكسون موبيل الأمريكية العملاقة جزءاً من اتحاد عالمي مع رويال شل الهولندية، وعملت على

تطوير حقل النفط الهام الموجود في شمال قرنا، ولكن العمل السابق لشركات النفط الأجنبية في العراق سيكون أكثر تواضعاً من الدور الذي تلعبه الشركات الكبرى غالباً، في تطوير موارد الطاقة في البلدان النامية الأخرى.

ودائماً ما كانت مسألة النفط العراقي موضوعاً ثانوياً متكرراً أثناء وجود أمريكا في العراق خلال العقد الماضي. ولا يوجد ما يثبت أن هذه المسألة كانت حاسمة أثناء إدارة بوش، ولكن بطريق غير مباشر فأن الأهمية الإستراتيجية للعراق في المنطقة وأبعد من ذلك، مبنية أساساً - أو على الأقل جزء منها- على الثروة النفطية فيه، والطريقة التي استخدمت الحكومات العراقية المتعاقبة هذه الثروة لفرض سيطرتها ونفوذها.

وفي الوقت الحالي فإن إنتاج العراق من النفط ، ووضعه المستقبلي كمصدر للنفط ينظر إليه في سياق مقدرة العراق المتزايدة على تمويل إعادة الإعمار والتطوير، والمسألة التشريعية المعلقة والخاصة بقانون الهيدروكربون الذي سياسة العراق بالنسبة لتطوير قطاع النفط و توزيع إيراداته. ولكن إدارات بوش وأوباما قد وضعت أهمية على قانون الهيدروكربون كمقياس للتقدم السياسي والمستقبل الاقتصادي للعراق.

الصحة

يعد قطاع الصحة مجالا آخر من مجالات التعاون الطبيعي، فالعراقيون لديهم احتياجات طبية شديدة، ناتجة عن السنوات الطويلة من العقوبات الاقتصادية، والتي انهار خلالها نظام الصحة العامة، وعن أوجه الحرمان في أعقاب عام 2003، حين تسببت الحرب وعدم الاستقرار في الإضرار البالغ بالبنية الصحية. والتعاون الموجود الآن من خلال القنوات العسكرية، يتعلق بالأضرار الناتجة عن إصابات الحرب لأفراد القوات المسلحة الأمريكية، والعسكريين والمدنيين العراقيين، وفي الغالب هناك احتياج لمزيد من التعاون لتحسين العناية الطبية على المدى الطويل لأصحاب الإصابات الدائمة.

وقد قامت الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي (USAID) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) بتقديم مساعدات مكثفة لوزارة الصحة العراقية في صورة موضوعات صحية متضمنة الوقاية من الأمراض وعلاجها، التغذية، معدل الوفيات في الأطفال، وصحة المرأة. كذلك تم إنشاء مراكز للإشراف على التعليم والتدريب والأمراض. وبرغم انتهاء معظم التزامات هيئة المعونة الأمريكية مع قطاع الصحة العراقي عام 2006، إلا أن هناك علاقة تدعيم ثابتة مع وزارة الصحة؛ لضمان استمرار هذه المبادرات.

العلوم و التكنولوجيا

توجد لدى العراق إمكانيات هائلة ليصبح قائداً للعلوم في المنطقة، ولكن عليه أولاً استعادة جماعاته العلمية عن طريق إعادة الاستثمار في البنية التحتية المطلوبة، مثل المعامل، والخدمات الخاصة بالجامعات. يجب أيضاً أن

يعيد تجديد وإنعاش مؤهلات علمائه، ويقدما الحوافز للعلماء من اللاجئين لحثهم على العودة، أو التعاون مع المجتمع العلمي العراقي. وسوف تحتاج الحكومة كذلك إلى إنشاء آليات السياسة؛ لوضع أولويات تمويل البحث في موضوعات ذات الأهمية، والأكثر احتياجاً لإعادة بناء الدولة. ومثل الكثير من الدول يجب إيجاد طرق مبتكرة و فعالة لتقديم العلم و المعرفة الموجود لدى مواطنيه من ذوي التعليم المميز إلى السياسة العالمية، حتى تستفيد الحكومة من هذه المعرفة في اتخاذ القرار. يتطلب الأمر أيضاً التمسك بمبادئ مثل الشفافية والمسئولية،

والتي تم إهمالها خلال الفترة الدكتاتورية السابقة. وقد اختارت أمريكا العراق لتأهيله في برامج "إعادة توجيه العلم"، والتي أنشأت أساساً لعلماء الأسلحة في الاتحاد السوفيتي السابق.

ومن خلال برامج إشراك العلماء العراقيين، فقد قامت وزارة الخارجية الأمريكية ومؤسسة البحث والتطوير المدني بتوجيه خبرات العلماء العراقيين إلى قطاعات غير عسكرية في الاقتصاد، بما في ذلك الصحة العامة و علوم المواد، في ذات الوقت الذي يعاد فيه اندماجهم في مجتمعات علمية دولية واسعة. وقد حثت أمريكا العراق لإنشاء روابط مع المكتبات العلمية ومستودعات المعرفة الافتراضية الحديثة، عبر العلوم الفيزيائية والاجتماعية. وفتحت الأبواب للعراقيين للحصول على التمويل الحكومي والمؤسسي كما حثّ العراقيين على تأسيس مؤسسة وطنية للعلوم خاصة لهم لغرض تمويل الأبحاث والتجارب التي يقوم بها العلماء والباحثون العراقيون.

وسوف يضع العراق أولوياته، ولكن الدبلوماسيين الذين شاركوا في التبادل العلمي، لاحظوا أن العراق يحتاج إلى التركيز على القضايا العلمية الحديثة؛ مثل موضوع الجينوم، أو النانوتكنولوجيا، في حين تركز أمريكا على أساسيات الحياة مثل الحصول على المياه النظيفة، وتحديات مواجهة التصحر وندرة المياه.

وقد تكون قضايا تغير المناخ مجالاً واعداً للقيادة العراقية، ذات منافع إقليمية. فالعلماء عبر المنطقة يبحثون عن طرق لمشاركة المعلومات والإلمام بالصورة الإقليمية، ووجود مبادرة أمريكية عراقية لتخدم كمركز للمعلومات في موضوع تغير المناخ، سيقدم فرصاً لبناء القدرات في العراق، و يتعرف على المجتمع العلمي الموجود في العراق و على إمكانياته، ويساعد العراق لإيجاد مصالح مشتركة مع جيرانه.

التعاون الإقليمي

خلال الوقت، سيتضح أن التعاون على المستوى الإقليمي هو واحد من أهم مجالات التعاون الأمريكي-العراقي. أحد الاتجاهات هو البداية بالاهتمامات المشتركة، غير الموجودة في جدول الأعمال التقليدي، وهذا يتطلب ثقة بين القادة. ويمكن البداية بتحديات المرحلة الانتقالية، مثل ندرة المياه، تغيرات المناخ، والهجرة. ولا يمكن إنكار أن أي من هذه الموضوعات يمكنه أن يخلق مشكلات أمنية خطيرة، وتوتراً بين الدول، ولكن التعاون الإقليمي لا يتطلب خبراء ولا مجتمعات علمية لأن هؤلاء غير مسئولين عن الاستجابات الأمنية، ولكنه يبحث عن طرق لمنع السيناريو الأسوأ من أن يحدث.

ويعتبر هذا الاتجاه تدعيماً متبادلاً للعلاقة الثنائية حيث يسهل إعادة اندماج العراق عن طريق خلق مجتمعات ذات مصالح مشتركة عبر الحدود، ويتيح فرصاً لأمريكا

لإظهار حسن النوايا تجاه مجتمعات المنطقة بالتركيز على الاهتمامات المشتركة التي تؤثر في رفاهية المواطن العادي.

وبمرور الوقت فإن أمريكا و العراق يمكنهما العودة إلى جدول الأعمال التقليدي والأكثر مراعاة للأمن، ولكن لا يمكن لأحد أن يفترض وجود مصالح مشتركة مع إيران وفلسطين والمشاكل المزمنة الأخرى في المنطقة.

كذلك يحتمل أن تجد أمريكا و العراق أنفسهما في سرعة تطور الثقافة السياسية في العالم العربي وما تحتويها من إصلاحات. ومن المغري لبعض الأمريكيين أن يمدحوا العراق كدولة في الطليعة، حيث يضع العراق مقاييس جديدة للممارسة الديمقراطية في منطقة تعتبر الأقل تقدماً في العالم. ويتفق العراقيون أنهم يستمدوا اعتداداً عظيماً بالنفس يرجع إلى إنجازاتهم على مر السنوات الخمس الماضية، ولكن أغلبهم لن يوافقوا على الربط بين هذا التغيير و بين الوجود الأمريكي، ولا أن يرجعوا الفضل لأمريكا في "قفزة البداية" لهذا التغير؛ عند الإطاحة بصدام حسين.

وعلى مستوى أكثر إستراتيجية ، فإن سياسة أمريكا تجاع الأمن الإقليمي، واحتمال عودة ظهور العراق كقوة إقليمية، يمكنه توليد سيناريوهات عديدة. وسوف يعتمد الكثيرون على إدراك العراق لدوره في المنطقة، وعلى كفاءة وطموح قواته المسلحة. وفي الوقت الحالي، فالعراق مازال ينظر له على أنه لاعب ذو دور ضعيف في اتزان الأمن الإقليمي، والتعاون بين القوات المسلحة لكل من أمريكا والعراق يركز على وضع خطط دفاعية و ليست هجومية للعراق. ولكن الديناميكيات الإقليمية والسياسات العراقية يمكنها التغير على مر الوقت، وكل من بغداد وواشنطن يمكنهما إيجاد دور قوي للعراق في إدارة الأزمات الإقليمية، والحفاظ على الأمن للدول الأصغر، بما فيها إيران.[18]

اختبارات التحمل – كيف ستواجه العلاقات الأمريكية-العراقية عقبات الطريق؟

عرض الجزء السابق من التقرير جدول أعمال مختار في مجالات عملية للتعاون بين أمريكا و العراق، من شأنها تكوين علاقة شراكة مستدامة. وعلى وجه الخصوص لو تضمن هذا الجدول عنصراً إقليمياً قويا، فيمكنه أن يصنع بداية جديدة لشراكة إستراتيجية. ولكن لا يجب افتراض أن أمريكا و العراق سيكون لهما دائماً وجهات نظر مشتركة فيما يخص البيئة الإقليمية، وتهديداتها الأمنية، أو استجابتها الفعالة لهما. وحتى داخل العراق، من الصعب حدوث إجماع في الرأي سواء على المصالح الدائمة للدولة في مواجهة جيرانها الأساسيين: تركيا، إيران، والسعودية، أو الاتفاق على جدول الأعمال الإقليمي، الذي تضمن موضوعات مثل: الإسلام السياسي، إرساء الديمقراطية، مناطق النزاع الدائمة في المنطقة، و دور أمريكا في المنطقة.[19] ومن المحتمل للمصالح و السياسات الأمريكية و العراقية أن تتباعد حين تواجه فيما بعد بعض التحديات الإستراتيجية. وفيما يلي بعض هذه الاحتمالات:

إيران

سوف تستمر إيران في كونها مصدراً لتوتر هائل في العلاقات الأمريكية – العراقية. والتطورات السياسية الحديثة تفترض أن إيران لا تتحكم في الأمور داخل العراق، وأقرب حلفائها بداخل السياسات العراقية ليس لديهم القوة، وفي الغالب لن يقودوا الحكومة المقبلة. ومع ذلك فإن رحيل القوات الأمريكية بحلول عام 2011 سوف يكون موضع ترحيب في طهران؛ كنصر إيراني على أمريكا خلال السباق الدائر منذ فترة للحصول على السيطرة الإقليمية. وتعتقد إيران أن لديها مصالح إستراتيجية دائمة في علاقتها مع العراق.

و يقر العراقيون أنه منذ بدأت الروح الوطنية في الانتشار بدلا من الطائفية التي أعقبت عام 2003، حتى زادت الرغبة في إظهار الاستقلال عن إيران داخل النخبة العراقية. وفي أفضل الأحوال، فإن السياسة الأجنبية التي بزغت في العراق ستكون

واضحة و محددة في هذا الخصوص، وستعمل العراق على موازنة علاقاتها مع تركيا و الدول العربية، لمنع إيران من فرض سيطرتها على أوضاع العراق.

و لكن السيناريوهات الإيرانية الأخرى التي تكون مقبولة ظاهرياً قد تخلق بسهولة نوعاً من الاحتكاك في العلاقات الأمريكية العراقية. ويمكن أن يحاول العراق البقاء خارج الأزمة التي ستعقب ذلك، في حالة تحرك المجتمع الدولي في مواجهة عسكرية مع إيران، بسبب برنامجها النووي.

وفي حين أن قادة الأمن القومي العراقي سيتفقون في الرأي أن البرنامج النووي الإيراني يشكل خطراً على الاستقرار الإقليمي؛ إلا أنهم لن يستطيعوا ولن يرغبوا في الاندماج أو المشاركة مباشرة في أي خطط لفرض حصار أو عزل إيران. وعموماً فإن النتائج المتخلفة عن قرار العراق بألا يتماشى مع أولويات السياسة الإستراتيجية الأمريكية سوف يكلف العلاقة غالياً.

والأمر الأكثر إزعاجاً، سيكون حدوث تعاون وثيق، أو حتى تحالف، بين الحكومة العراقية و بين طهران؛ خاصة في الظروف التي تعلن إيران فيها عن نفسها كقوة نووية، وتبدأ في إصدار الأوامر والطلبات لحلفائها من الشيعة في العراق. وإذا أتت الانتخابات العراقية المقبلة بقادة يعتقدون أن أفضل مصالح العراق هي في التحالف مع إيران، فيمكن التصور كيف سيكون التنسيق الوثيق بين هاتين الدولتين في قضايا إقليمية مثل القضية الفلسطينية، والتواجد الأمريكي في الخليج، ومسألة استقرار السعودية.

هذا الوضع سوف يبعد بعض جمهور الناخبين الهام داخل العراق، ويتسبب أيضاً في أن أغلب أعضاء النخبة السنية سيتركون البلد. كذلك هذا الموقف المتطرف المعادي للغرب في العراق سيؤثر على المصالح الكردستانية، وسوف يستدعي ذلك وجود دور أمريكي أكثر إيجابية للعمل على عكس هذه النزعات في السياسة العراقية.

الصين تتقدم

السياسة الطبيعية العالمية أيضاً يمكنها أن تخلق توترا في العلاقات الأمريكية-العراقية، وباعتبار دور العراق المتزايد كمنتج و مصدر للنفط؛ فإن الصين أيضاً تنظر للعراق كدولة ذات أهمية إستراتيجية. ويمكن للعراق أن يسعى إلى إنشاء

سياسة خارجية متعددة العلاقات، ويخفض منزلة الأهمية النسبية للروابط مع واشنطن. ومحتمل أن يدرك العراق أن الشعب الصيني لا يهمه نمو المؤسسات السياسية العراقية، فيقرر أنه من الأفضل

تقليل الضغط و التدخل. والروابط الوثيقة بين الصين و العراق ليست بالضرورة مضرة بأمريكا، ولكن إضعاف النفوذ الأمريكي بعد كل هذه الالتزامات، سيراه البعض خسائر عامة لأمريكا في المنطقة، ويمكن أن يصير القادة العراقيون خبراء في الإيقاع بين الدول الكبرى وبعضها البعض، لصالح العراق.

فشل السياسات الإقليمية الأمريكية

العلاقات الأمريكية - العراقية يمكن أن يصيبها الضرر أيضاً بواسطة وجهة نظر منتشرة بشكل واسع:

تشيع أن سياسات أمريكا في المنطقة لم تحمل فرصاً للنجاح. على سبيل المثال الفشل الدائم في إعادة السلام العربي - الإسرائيلي، أو لإيقاف تطوير الأسلحة النووية الإيرانية، ووجهات النظر الإقليمية عن بخصوص الإصلاح، والتطور الاقتصادي، و تمكين المرأة. الخ، ليست أكثر من خطابة، مما سيخلق رد فعل معاد في العراق ضد العلاقات الخاصة مع واشنطن. وفي مثل هذه الحالة، فإن القادة العراقيون، الباحثون عن تعزيز مصالح العراق، سيجدون أنه من الأفيد سياسياً إبعاد أنفسهم عن أمريكا، والانضمام إلى وجهة النظر الإقليمية في نقد واشنطن لعدم مقدرتها في تحويل المنطقة.

الخلاصة

يحمل مستقبل العلاقات الأمريكية - العراقية عدة نقاط عرضة للشك، ولكن من المؤكد أنه من الأولويات ذات الشأن لكل من البلدين في المستقبل القريب. و من الممكن أن يسعى القادة و الساسة القادمون في العراق إلى إيجاد سبيل وطني لإنكار العقد الذي تضمن الالتزام الأمريكي الوثيق، أو يحدث أن يقوم المسئولون الأمريكيون بتوضيح أولوياتهم بشكل تفصيلي، يتم فيه إهمال العراقيين. ولكن الأغلب أن ليس هذا هو السبيل الذي سيتخذ، على الأرجح أن الأمريكيين و العراقيين سيستمرون في رؤية القيم الهامة التي تحملها علاقتهم القوية.

وسيكون جدول الأعمال الثنائي متخماً خلال السنوات المقبلة. سيتطلب تحول الأمن اهتماما من كبار المسئولين العسكريين في أمريكا، وسوف يؤكد الساسة النشطون في العراق أنه يتطلب اهتماماً كذلك من كبار الدبلوماسيين

الأمريكيين، والساسة، و الصحفيون. مصالحنا المشتركة في قضايا أمن الطاقة، وندرة المياه سوف تبني روابط

بين الخبراء، والمجتمع المدني الأمريكي سيتم إشراكه في تعزيز التبادلات التعليمية، والثقافية، والعلمية، والتي ستعود بفائدة مباشرة على إعادة إعمار وتطوير العراق، كما سيكشف ذلك عن مواهب الأمريكيين و العراقيين،

وسوف تظهر مجموعات من أصحاب المصالح في كل من العاصمتين؛ لتدعيم و الدفاع عن أهمية العلاقات الثنائيةً. هذه الروابط في كافة القطاعات و المؤسسات ستنشى تدعيماً لعلاقات إستراتيجية أكثر، في حالة استحسان الجماعات السياسية في بغداد وواشنطن لذلك.

وإعادة اندماج العراق في منطقة الشرق الأوسط وإمكانياته كقوة وسطى في السياسات الدولية سيتم تقويته عن طريق الشراكة الناجحة مع أمريكا، إلى جانب نمو مؤسساته العسكرية والسياسية. ودور العراق كجسر للقوى الإقليمية غير العربية مثل إيران و تركيا، ودوره في الأمن العالمي للطاقة، وعودته لدوره القيادي في سياسات العالم العربي؛ كل هذا سيدعم لدى واشنطن أن علاقة التعاون النشطة

ستتسبب في تقدم المصالح والاحتياجات الأمنية الأمريكية للأمام. ولكن مثل هذه العلاقة ستحتاج إلى رعاية. فأمريكا والعراق لا يجب أن يكونوا حلفاء طبيعيين، مع الأخذ في الاعتبار احتياج العراق لموازنة روابطه مع طهران وواشنطن، والجراح والآثار المتخلفة عن تاريخنا المشترك الحديث، وكذلك الاحتمال الضئيل في عودة السياسات العراقية إلى الدكتاتورية وأيديولوجيا معاداة الغرب. من الحكمة أن نكون حذرين، لكن الشراكة الودية، حتى وإن كانت إستراتيجية، بين العراق و أمريكا، بالتأكيد سوف تحمل كثيراً من الإنجازات.

---

1 يمكن الحصول على معلومات خاصة بالقرارات السياسية وإجراء الحرب وعواقبها، وبدون حصر في القائمة التالية من المراجع المستقلة:
The Iraq Study Group Report: The Way Forward – A New Approach (2006), by James A. Baker, III, and Lee H. Hamilton, co-chairs; Iraq and America: Causes and Consequences, ed. Ellen Laipson and Maureen S. Steinbruner; Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq (2006) by Michael R. Gordon and General Bernard E. Trainor; Charles Duelfer's Hide and Seek: The Search for Truth in Iraq (2009); Linda Robinson's Tell Me How this Ends: General David Petraeus and the Search for a Way out of Iraq (2008); and Charles H. Ferguson's No End in Sight (2008).

كذلك

In addition, the US government has produced a series of reports on conditions inside Iraq, as part of its effort to measure progress in achieving US policy goals. A selection of those reports can be found here: The Special Inspector General for Iraqi Reconstruction (SIGIR), at www.sigir.mil; Measuring Security and Stability in Iraq, tri-annual reports by the US Department of Defense, at http://www.defense.gov/home/features/iraq_reports/index.html; and US Department of State's Iraq Status Reports, at http://www.state.gov/p/nea/rls/rpt/.

2 يشير الفصل السابع على عدم مراعاة العراق لإلتزاماتها تجاه الأمم المتحدة وصلاحية الدول الاعضاء للأمم المتحدة للقيام بالأعمال في العراق رغم وجود البيئة المسامحة لها هناك. وما زال العراقيون مزعجون بتصنيف وضعهم كما كان في عهد صدام حسين، حتى وتمكنوا من تطبيع مكانتهم في الأمم المتحدة من أغلب النواحي الأخرى. وتتعلق المواصيع البارزة التي لم يتم حسمها بعد إلى الخلافات حول الحدود والامتلاكات مع دولة الكويت.

3 "US Official Says Iraq Progressing on WTO Application," Radio Free Europe/Radio Liberty, February 15, 2010, available at http://www.rferl.org/content/US_Official_Says_Iraq_Progressing_On_WTO_Application/1958895.html

4 I. Livingston and M. O'Hanlon, "Iraq Index: Tracking Reconstruction and Security in Post-Saddam Iraq," Brookings Institute, March 11, 2010, available at http://www.brookings.edu/saban/iraq-index.aspx.

5 SIGIR, Quarterly Report and Semiannual Report to the United States Congress, January 30, 2010, p. 93 (see Fig. 3.4. "Provincial Reconstruction Teams," pp. 93-95).

6 يحتمل أن تدوم بعض هذه الفرق مع تحويلها إلى وحدات قنصلية والذي هو التشكيل الدبلوماسي الاعتيادي لوجود حكومي أمريكي خارج العواصم. وحصل تقليل مستمر في عدد القنصليات الأمريكية حول العالم ويكون بعيد الإمكان أن تستضيف العراق أكثر من قنصليتين أو ثلاث قنصليات، ربما في النصرة وإربيل.

7 أعلن رئيس الـوزراء المالكي في عـام ٢٠١٠م أن العراق سترفع قضية على شركة بلاك واتـر في الولايات المتحدة وكذلك في العراق، وفي الشهر البعدي اعلن وزير الداخلية العراقي جواد البلني أن العراق ستقوم "بنزع الأسلحة من الشركات الأمنية الأجنبية وطرد مقاولي شركة بلاك واتر الذين ما زالوا متواجدين في البلد. وانسحب شركة بلاك واتر من العراق في مايو ٢٠٠٩م بعد عدم تجديد وزارة الخارجية لعقودها. وقامت بعد ذلك بتغيير اسمها لـ XE Services المصدر: W. Fischer, "U.S.: Blackwater's Migranes Multiply," IPS, February 28, 2010, http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=50482.

8 Information on USIP, NED and NDI activities can be found online at: http://www.usip.org/node/4899; http://www.ned.org/where-we-work/middle-east-and-northern-africa/iraq; and http://www.ndi.org/iraq.

9 D. Lithwick, "A Separate Peace – Why veterans deserve special courts," Newsweek, published February 11, 2010, magazine issued February 22, 2010. Available at http://www.newsweek.com/id/233415.

10 US Department of State, Congressional Budget Justification, Foreign Operations, FY 2010 Budget Request, available at http://www.state.gov/documents/organization/123415.pdf.

11 I. Piper, "Rebuilding Iraq's media one year on," BBC News, April 11, 2004, available at http://news.bbc.co.uk/2/low/middle_east/3610671.stm.

12 إن الاتفاقية المتعلقة بالأمن هو مثال ناطق: يتم الإشارة إليه كثيراً اتفاقية وضع القوات العسكرية (SOFA) إلا أن هذه العبارة لا تصف غرضها بدقة. إن عنوانه الدقيق هو "An Agreement Between the United States of America and the Republic of Iraq on the Withdrawal of United States Forces from Iraq and the Organization of their Activities during their Temporary Presence in Iraq".
وجرى التوقيع عليه في ٧١ نوفمبر ٢٠٠٩م في بغداد وحصل تنفيذه في ١ يناير ٢٠١٠م. وفي عام ٢٠١٠م يسميه الطرف الأمريكي الاتفاقية الأمنية بينما يسميه الطرف العراقي بإتفاقية الانسحاب. ويمكن مراجعة الاتفاقية الرسمية بكاملها بالعنوان

التالي:
http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/infocus/iraq/SE_SOFA.pdf.

13 في تقرير في عام ٢٠٠٨م ناقشت تاريخ العلاقات الخاصة للولايات المتحدة مع مصر وإيران والتي لم تكن مساعدة عندما أدت التطورات الداخلية في هذين الدولتين المحوريتين إلى إضعاف أو إنهيار الأهداف المشكترة الأساسية.
(E. Laipson, "Iraq's New Reality: New Goals, No Illusions," The Century Foundation, September 2008, http://www.stimson.org/swa/pdf/America%20and%20the%20Emerging%20IraqiReality.pdf.)

14 يوجد على الأرجح اقل من ٠٠١ الف لاجئ عراقي على أساس عد السكان لعام ٢٠٠٠م، بالإضافة إلى اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا حديثاً.
(For Iraqi refugees and resettlement in US, see: US General Accounting Office, Iraq: Iraqi Refugees and Special Immigrant Visa Holders Face Challenges Resettling in the United States and Obtaining US Government Employment, GAO-10-274, March 9, 2010, available at http://www.gao.gov/products/GAO-10-274. For 2000 US Census figures on Iraqi American population, see: US Census Bureau, "The Arab Population: 2000," Census Brief 2000, issued December 2003.)

15 US Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service, "Rebuilding Agriculture and Food Security in Iraq" Web pages; a full list of USDA reports on Iraq is available at http://www.fas.usda.gov/country/Iraq/development/iraq.asp.

16 حسب القانون الحالي المطروح في قانون ميزانية العراق لعام ٢٠٠٩م فإن الحكومة الكردية الإقليمية تتلقى ٧١ بالمائة شهرياً من أموال الميزانية العراقية الوطنية بعد المصاريف الوطنية، بينما يتم توزيع بقية الأموال على جميع المحافظات الأخرى على أساس عدد سكانها. إن القصية المحورية في التشريع المعطل بشأن هذا الموضوع كله هو كيفية ضمان توزيع الأموال بشكل متساو لجميع المواطنين العراقيين، وكذلك آلية جمع الأموال وتوزيعها، ومدى المشاركة الأجنبية في إنتاج البطرول والنفط. ومنذ ٢٠٠٣م قامت الحكومة الكردستانية الاقليمية بالتوقيع على عدد من العقود النفطية والغازية مع شركات أجنبية، كما صدقت على قانون خاص بالاستثمار في مجال الطاقة لها في أواخر عام ٢٠٠٧م. المصدر:
(Congressional Research Service, CRS Report for US Congress, Iraq: Oil and Gas Legislation, Revenue Sharing, and US Policy, 7-5700 RL34064, November 3, 2009, C. M. Blanchard).

17 Iraqi government spokesman Ali Al-Dabbagh, as quoted in: M. Abbas, "No boon for US firms in Iraq oil deal auction," Reuters, December 12, 2009, available at http://www.reuters.com/article/idUSTRE5BB18Q20091212.

18 للمزيد من المطالعة حول موضوع سياسات العراق ودورها المستقبلي في المنطقة، يرجى مراجعة ما يلي:
"Iraq's New Reality: Finding its Role in the Middle East," (March 2010), The Stimson

Center and The Centre for International Governance Innovation, available at http://www.stimson.org/swa/pdf/Iraq_4_FINAL_web.pdf.

كذلك راجع:

E. V. Thompson, "The Iraqi Military Reenters the Gulf Security Dynamic," Middle East Policy Council Journal, vol. XVI, no. 3 (Fall 2009).

19 للمزيد من التفاصيل والنقاش في هذه القضايا يرجى مراجعة التالي:

"Iraq, its Neighbors, and the Obama Administration: Syrian and Saudi Perspectives," The Stimson Center and The United States Institute of Peace, February 11, 2009; and, "Iraq's New Reality: Finding its Role in the Middle East" (March 2010), Iraq's New Reality, The Stimson Center and The Centre International Governance Innovation, available at http://www.stimson.org/swa/pdf/Iraq_4_FINAL_web.pdf.

الين لايبسون

السيدة الين لايبسون هي رئيسة مركز ستيمسون ومديرته التنفيذية. والتحقت بالمركز في عام ٢٠٠٢م بعد تقريباً ٥٢ سنة من الخدمة الحكومية. تقوم السيدة لايبسون في المركز بإدارة مشروع آسيا الجنوبية الغربية / والخليجية التي تركز على القضايا الأمنية الطويلة المدى في منطقة الخليج. كما ادارت السيدة لايبسون في عام ٩٠٠٢م دراسة دامت سنة واحدة كان عنوانها "الواقعية الجديدة للعراق" في التعاون مع المركز الكندي للإبداع في الإدارة الحكومية (CIGI). ولديها نشريات إضافية حول موضوع العراق وهي "أمريكا والواقعية العراقية المتجلية: أهداف جديدة، ولا أوهام" (The Century Foundatıon، عام ٨٠٠٢) وكتاب شاركت في تحريره عنوانه "العراق وأمريكا: الاختيارات والعواقب" (مركز ستيمسون، عام ٦٠٠٢).

تعمل السيدة لايبسون على هيئات إدارة مؤسسة آسيا ومؤسسة التعليم لغرض التوظيف. في أواخر عام ٩٠٠٢م عينها الرئيس اوباما لمنصب في هيئة الرئيس للتشاور الاستخباراتي. وفي عام ٠١٠٢م التحقت بالمجلس التشاوري للمؤسسة الدولية للأبحاث الستراتيجية. في عملها الحكومي تولت عدة مناصب محورية، منها نيابة رئيس المجلس الاستخباراتي القومي (NIC) (٧٩٩١-٢٠٠٢م)، حيث شاركت في إدارة البحث المتعدد المجالات المعنون "Global Trends 2015" وأدارت تواصل المجلس الاستخباراتي القومي مع مؤسسات الفكر والبحث والمنظمات البحثية في شأن شتى المواضيع المتعلقة بالأمن القومي، وكذلك منصب المساعدة الخاصة للممثل الدائم الأمريكي لدى الأمم المتحدة (٥٩٩١-٧٩٩١م). وركزت اعمالها لاحكومية القبلية على التحليل وتصنيع السياسات في قضايا الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية. وتولت منصب مديرة الشؤون الشرق الأوسطية والآسيوية الجنوبية للمجلس الاستخباراتي القومي (٣٩٩١-٥٩٩١م)، ومنصب ضابطة استخبارات وطنية للشرق الأوسط وآسيا الجنوبية (٠٩٩١-٣٩٩١م)، وكانت عضواً في أركان وزارة الخارجية للتخطيط السياسي (٦٨٩١-٧٨٩١م)، ومتخصصة في الشؤون الشرق الأوسطية للخدمة البحثية الخاصة بمجلس النواب. لدى لايبسون شهادة ماجستير من كلية الأبحاث الدولية المتقدمة في جامعة جونس هوپكينس، وشهادة بكالوريوس من جامعة كورنيل.

الينا مكجوفرن

السيدة الينا مكجوفرن هي زميلة باحثة في مشروع آسيا الجنوبية الغربية / الخليجية في مركز ستيمسون. بالإضافة إلى عملها في "مستقبل العلاقات الأمريكية-العراقية" فإنها عملت كذلك في إعدات ثلاث تقارير خاصة بالمشروع المشترك بين مركز ستيمسون وCIGI المسمى بـ"الواقعة الجديدة للعراق" يتناول السياسات الأمنية الخارجية والوطنية للعراق وآثار الخلافات والحروب على لاجئي العراق وأقلياتها. والسيدة مكجوفرن صاحبة شهادة باكلوريوس من جامعة لي هاي، كما تدرس حالياً لكسب سهادة ماجستير في كلية الأبحاث الدولية المتقدمة في جامة جونس هوپكينس.

تم ترجمته من قبل شركة دايتالكس، ذ. م. م.

Stimson Board of Directors

Lincoln P. Bloomfield, Jr.
Chairman

Thomas Pickering
Vice-Chairman

Linda Banton

Barbara Davis Blum

Avis T. Bohlen

Robert O. Boorstin

Kevin J. Cosgriff, Vice Admiral USN (Retired)

William Harrop

Farooq Kathwari

Andrea Koppel

Norman P. Neureiter

Philip A. Odeen

Anne Richard

Enid C. B. Schoettle

Jean-Francois Seznec

Jeffrey H. Smith

Carroll R. Wetzel, Jr.

Charles W. Bailey, II
Emeritus, 1991–2004

Barry Blechman
Emeritus, 1989–2009

Michael Krepon
Emeritus, 1989–2009

إن مركز ستيمسون هو مجتمع من المحللين العاملين على تقديم الحلول العملية والمبدعة وغير الحزبية السياسية للمشاكل المستمرة والصعبة في مجال الأمن الوطني والدولي. ونسعى من خلال أعمالها إلى إيجاد عالم تتغلب فيه الآليات التعاونية الأمنية والتعامل والصلح على الميول التاريخية للإنسانية للخوض في الخلافات والحروب. وللمزيد من المعلومات يرجى زيارة www.stimson.org.

الين لايبسون

السيدة الين لايبسون هي رئيسة مركز ستيمسون ومديرته التنفيذية. والتحقت بالمركز في عام ٢٠٠٢م بعد تقريباً ٥٢ سنة من الخدمة الحكومية. تقوم السيدة لايبسون في المركز بإدارة مشروع آسيا الجنوبية الغربية / والخليجية التي تركز على القضايا الأمنية الطويلة المدى في منطقة الخليج. كما ادارت السيدة لايبسون في عام ٢٠٠٩م دراسة دامت سنة واحدة كان عنوانها "الواقعية الجديدة للعراق" في التعاون مع المركز الكندي للإبداع في الإدارة الحكومية (CIGI). ولديها نشريات إضافية حول موضوع العراق وهي "أمريكا والواقعية العراقية المتجلية: أهداف جديدة، ولا أوهام" (The Century Foundation، عام ٢٠٠٨) وكتاب شاركت في تحريره عنوانه "العراق وأمريكا: الاختيارات والعواقب" (مركز ستيمسون، عام ٢٠٠٦).

ISBN 978-0-9845211-2-8

STIMSON

1111 19th Street, NW | 12th Floor
Washington, DC 20036
p 202.223.5956 | f 202.238.9604
www.stimson.org